

تحليل أسباب العجز في الميزان التجاري الجزائري

Analysis the causes of the deficit in the Algerian trade balance

د موزاوي عائشة

جامعة يحي فارس المدية (الجزائر)
مخبر الانظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية
الكلية في ظل التحولات العالمية - جامعة الشلف

mouzaoui.aicha@univ-medea.dz

ط د مخلوفي عبد العالي *

جامعة يحي فارس المدية (الجزائر)
مخبر التنمية المحلية المستدامة

makhloufi.abdellali@univ-medea.dz

الملخص:

الميزان التجاري الجزائري خلال نظامين اقتصاديين مختلفين عجزا استمر لسنوات نتيجة تراجع أسعار النفط، وهنا برزت إشكالية تحليل أسباب العجز في الميزان التجاري والتي اذا أمكن التعرف عليها يمكن التحكم فيها ومعالجتها وتصحيح اختلاله. هدفنا من خلال البحث إلى استعراض المتغيرات التي تؤثر على الميزان التجاري نظريا، مع الإسقاط على حالة الجزائر، ومن ثم تتبع تطور التجارة الخارجية خلال فترة 1974-2021 مع تحليل الميزان التجاري، الذي تم تقسيم هيكله إلى أربع شعب رئيسية خارج قطاع المحروقات، وتقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث فترات جزئية، تغطي كل فترة مرحلة خاصة للاقتصاد الوطني، لنخلص في النهاية إلى نتيجة أن القطاع الصناعي الذي أريد له أن يكون قاطرة للاقتصاد، يشكل العبء الأكبر على الميزان التجاري، فواردات القطاع في المتوسط تشكل ثلثي الواردات في حين صادرات القطاع لا تتجاوز 4% من إجمالي الصادرات.

معلومات المقال

تاريخ الارسال:

2023/06/17

تاريخ القبول:

2023/07/15

الكلمات المفتاحية:

- ✓ رصيد الميزان التجاري
- ✓ صادرات
- ✓ واردات

Abstract :

The Algerian trade balance during two different economic systems has a deficit that lasted for years as a result of the decline in oil prices, here shows the importance of analyzing the causes of the trade deficit that, if identified, can be controlled, addressed and corrected. Our goal is to review the variables that affect the trade balance theoretically, with a projection on the case of Algeria, and then track the development of foreign trade during the period 1974-2021 with the analysis of the trade balance, whose structure was divided into four main divisions, and the division of the study period into three partial periods, each period covering a special stage for the national economy, to conclude that the industrial sector, which was intended to be the locomotive of the economy, constitutes the largest burden on the trade balance, the sector's imports On average, they account for two-thirds of imports, while the sector's exports do not exceed 4% of total exports.

Article info

Received

17/06/2023

Accepted

15/07/2023

Keywords:

- ✓ Trade balance:
- ✓ Exports:
- ✓ Imports:

1. مقدمة:

المتتبع لرصيد الميزان التجاري الجزائري يلاحظ تغطية الصادرات للواردات و تسجيل فوائض في الميزان التجاري في أغلب فتراته، لكن لا يلبث الفائض أن يتحول إلى عجز عند أول صدمة سعرية يتلقاها النفط في الأسواق الدولية، فالميزان التجاري الجزائري المستعيد لعافيته سنة 2021 عانى من عجز مستمر طيلة الست سنوات التي مضت نتيجة صدمة 2014. والتي لم تكن الأولى في تاريخ الجزائر فقد سبقتها أزمة أشد وطأ سنة 1986 ، وبعد كل أزمة تعتمد الدولة إلى اتخاذ إجراءات للتقليل و الحد من آثاره كانت أكثرها جدية تغير النظام الاقتصادي للبلد من خلال التخلي عن النظام الاشتراكي ابتداء من 1990 و خوض سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية بإشراف صندوق النقد الدولي، وبهذا يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري مر بثلاث مراحل مرحلة الاقتصاد الموجه ومرحلة اقتصاد السوق، تخللتها مرحلة انتقالية أو مرحلة إصلاحات عملت خلالها الدولة على التخلص من مخلفات النظام السابق.

ومن المفترض أن تنعكس التغيرات على الاقتصاد الوطني على التجارة الخارجية و تحدث تغييرات في هيكل الميزان التجاري

لتعكس جهود التنوع الاقتصادي ومن هما تبرز الإشكالية

ما مدى التغير الحاصل في هيكل الميزان التجاري مع التغير في النظم الاقتصادية وما انعكاس ذلك على العجز في الميزان عند الأزمات النفطية ؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الجوهري الأسئلة الفرعية التالية:

- ☞ ما المتغيرات المؤثرة على الميزان التجاري؟
- ☞ ما مدى التغير الحاصل في الميزان التجاري الجزائري؟
- ☞ ما هي القطاع الاقتصادي ذوا العبء الأكبر في عجز الميزان التجاري الجزائري؟

1.1 فرضيات الدراسة:

وللإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية الملحقة به نقدم الإجابات المبدئية التالية المتمثلة في فرضيات الدراسة:

- ☞ تتعد المتغيرات المؤثرة في الميزان التجاري ويختلف التأثير من متغير لآخر.
- ☞ هناك تأثير على هيكل الميزان التجاري نتيجة تغيير النظام الاقتصادي في الجزائر.
- ☞ يعتبر القطاع الصناعي من القطاعات المساهمة في عجز الميزان التجاري بالنظر لتبعية هذا الأخير للخارج.

2.1 أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كونه يتعرض لمشكلة عجز الميزان التجاري الجزائري عند أزمات النفط والذي يعد ضبطه تحد تعمل الدولة الجزائرية على إنجازه، كما تكمن أهمية البحث في إبراز القطاعات الاقتصادية ذات المساهمة الكبيرة في عجز الميزان التجاري واقتراح الحلول لذلك.

3.1 أهداف البحث:

تتلخص أهداف البحث في النقاط التالية:

- ☞ تسليط الضوء المتغيرات المؤثرة على الميزان التجاري؛
- ☞ تتبع تطور التجارة الخارجية الجزائرية؛
- ☞ إبراز هيكل الميزان التجاري الجزائري؛
- ☞ التعرف الخلل في هيكل الميزان التجاري الجزائري؛

تحليل أسباب العجز في الميزان التجاري من خلال إبراز مساهمة القطاعات الاقتصادية في حجم الصادرات من جهة وإبراز عبي هذه القطاعات من خلال حجم الواردات و مدى تغطية صادراتها لواردها.

4.1 منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليل باعتباره الأنسب في دراسة وتحليل الميزان التجاري للجزائر، من خلال تحليل الواقع ومحاولة تحديد الخلل في هيكل الميزان التجاري الجزائري، كما تم الاعتماد على المنهج الإحصائي من خلال رصد لأرقام حول التجارة الخارجية الجزائرية والعمل على تحليل هذه الأرقام لرصد الاختلالات و المسببات واقتراح الحلول.

5.1 حدود الدراسة:

تتمثل الحدود المكانية للدراسة في دولة الجزائر والحدود الزمانية في الفترة الممتدة من 1974 الى 2021 مع تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاثة فترات جزئية تعكس كل منها نظام اقتصادي بمهدف المقارنة بينها لرصد التغيرات في الميزان التجاري. امتدت الفترة الأولى من 1974 إلى 1989 ومثلت النظام الاشتراكي الفترة الثانية امتدت من 1990 إلى 2004 مثلت فترة الإصلاحات المعتمدة من صندوق النقد الدولي إلى غاية التخلص من تبعات النظام الاشتراكي بالأخص المديونية الخارجية، أما الفترة الأخيرة فقد امتدت من 2005 إلى غاية 2021 فترة عودة الاستقرار إلى الاقتصاد الوطني مع وفرة مالية لفترة معتبرة.

6.1 هيكل الدراسة:

بغية الإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية الملحقة بها وإثبات صحة الفرضيات من عدمها، وتحقيقاً لأهداف المسطرة، قسمت الدراسة إلى محورين :

المحور الأول: المتغيرات المؤثرة في الميزان التجاري تم فيه التطرق إلى مختلف العوامل المؤثرة على الميزان التجاري مع إسقاط الوضع على الميزان التجاري الجزائري

المحور الثاني : تحليل الميزان التجاري الجزائري فيه تم التطرق إلى تطور التجارة الخارجية للجزائر ثم تحليل الميزان التجاري الجزائري وفق مكونات هيكل الميزان التجاري مع وفقاً لتقسيم فترة الدراسة مع المقارنة بين الفترات، لاستقراء التغيرات و التعرف على الخلل للوصول للنتائج واقتراح الحلول.

7.1 الدراسات السابقة:

تناول العديد من الباحثين الميزان التجاري بالدراسة سواء التحليلية أو القياسية من بينها

دراسة مسعد محمد الغايش بعنوان **ضبط عجز الميزان التجاري المصري في إطار التنمية المستدامة "مصر 2030"**

هدف البحث إلى إبراز العوامل التي تتحكم في عجز الميزان التجاري المصري ، وتحديد نوعية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير

التابع(عجز الميزان التجاري) وذلك خلال الفترة من 1990 حتى 2019 بهدف السيطرة و التحكم في عجز الميزان التجاري

والوصول بنسبة العجز إلى النسبة التي تستهدفها خطة التنمية المستدامة "مصر 2030 " صافي عجز الميزان التجاري في حدود 4

% من الناتج المحلي الإجمالي المصري

دراسة دوحة سلمى بعنوان **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"**

الغرض من الدراسة هو توضيح العلاقة بين تغيرات أسعار الصرف و الميزان التجاري، مع إبراز تأثيرات سعر الصرف في ظل سياسة

تخفيض العملة في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي، ومدى نجاحها في تقليص عجز الميزان التجاري، من خلال صياغة نموذج قياسي

لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي خلال الفترة 1990-2013، و النتيجة : سياسة سعر الصرف غير فعالة في تصحيح الاختلال في الميزان التجاري الجزائري.

دراسة عفراء على خضور، دراسة تحليلية للتضخم وأثره على الميزان التجاري في سورية.

الهدف من البحث لمعرفة العوامل المسؤولة عن ارتفاع معدل التضخم سواء كانت داخلية أو خارجية باعتبار أن معرفة أسباب المشكلة هي الأساس في حلها، أما معالجة الأثر السلبي الناجم عن التضخم فيتطلب أولاً تحديد كيفية حدوث ودرجة هذا الأثر الذي يمتد ليشمل كافة قطاعات الاقتصاد ومركزاته، ومنها الميزان التجاري الذي اهتم البحث بدراسة تأثيره بمعدل التضخم لكونه معياراً يعكس مدى نجاح سياسة التجارة الخارجية التي تكتسب أهمية متزايدة في ظل التغيرات الاقتصادية الراهنة

دراسة براهيم شريقي، صبرينة ميسي بعنوان "Démographie et commerce extérieur: mesure de l'impact de la population sur la balance commerciale en Algérie: 1960-2019"

هدف البحث إلى تقديم دراسة تجريبية لتأثير السكان على الميزان التجاري في الجزائر مع التطرق في الوقت نفسه للمتغيرات الأخرى التي من المحتمل أن تؤثر على الميزان التجاري مثل سعر الصرف والدخل المحلي. أظهرت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين معدل النمو السكاني وحصة الميزان التجاري في الناتج المحلي الإجمالي. مع تساوي جميع المتغيرات الأخرى.

2. العوامل المؤثرة في الميزان التجاري

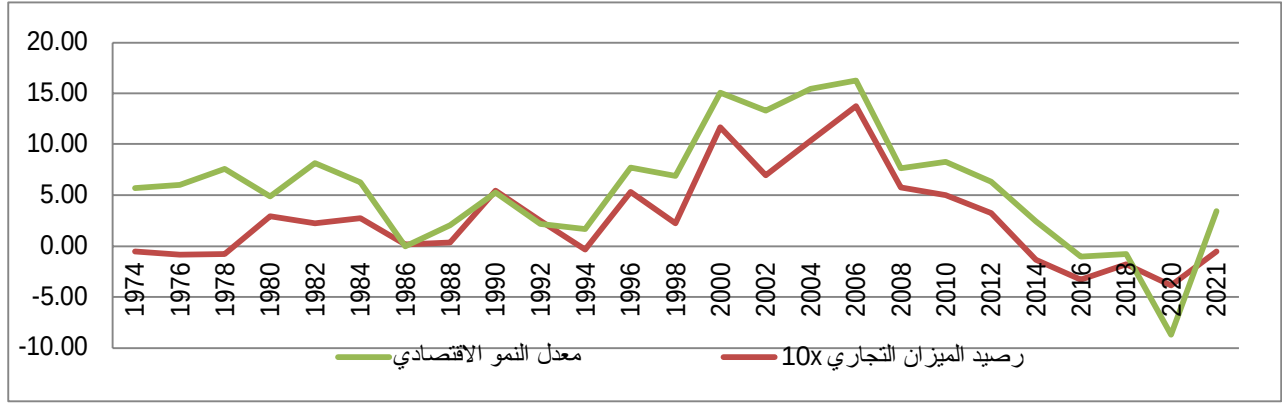
يتأثر الميزان التجاري للدولة بعدة مؤشرات ويؤثر هو الآخر فيها فتارة نجد رصيد الميزان التجاري يلعب دور مؤشر تابع و يكون مؤشر مستقل تارة أخرى، في هذا المحور سنعمل على استعراض العوامل والمؤشرات التي تؤثر وتتأثر بأداء الميزان التجاري للدولة، نستعرض الجانب النظري للعلاقة بين المؤشر والميزان التجاري ثم نعقب على العلاقة بين المؤشرين فيما يتعلق بالجزائر.

1.2 معدل النمو الاقتصادي

توجد علاقة متبادلة بين حالة الميزان التجاري ومعدل النمو الاقتصادي، فمثلاً تحقيق فائض في الميزان التجاري يسمح للدولة بتوفير العملة الأجنبية التي يمكن استخدامها في شراء السلع الرأسمالية التي تزيد من قدرتها الإنتاجية، علي معدل النمو الاقتصادي للدولة وهو الأمر الذي ينعكس إيجاباً، ويحدث العكس في حالة تحقيق عجز في الميزان التجاري الأمر الذي يؤثر سلباً علي معدل النمو ويحد من قدرة الدولة الإنتاجية. (الغايش، 2021، صفحة 260)

يرى كل من "Watkins"، "Caves" أن نظرية الاستقرار وفرضية المنافذ تدعم النظرة التي تقول بأن هناك تأثير إيجابي نتيجة للتوسع في الصادرات (تحقيق فائض في الميزان التجاري) على النمو الاقتصادي أن ما تشهده الصادرات من نمو سوف يؤدي إلى التقليل من العجز في ميزان المدفوعات ومنه كلما ارتفع نمو الصادرات كلما ارتفع نمو الناتج دون أن يؤدي للاختلال في ميزان المدفوعات. (حميد و عبد الكريم، 2018، صفحة 149)

الشكل 1: العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي و رصيد الميزان التجاري



المصدر: من إعداد المؤلفين اعتمادا على بيانات الملحقين 01 و 02

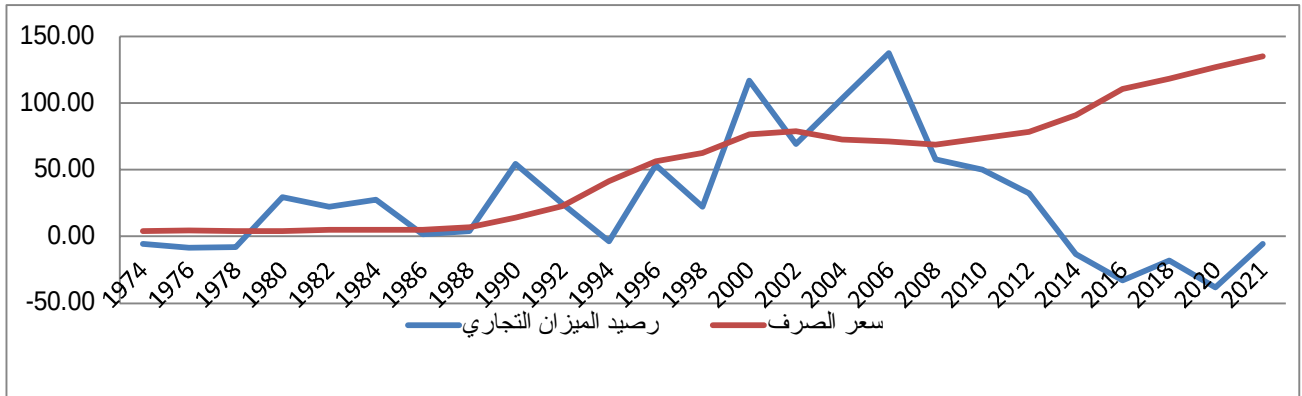
من خلال الشكل أعلاه نجد الميزان التجاري سجل عجز خلال عقد السبعينات بمتوسط قدره -12.30% إلا أن النمو الاقتصادي سجل معدلات إيجابية أدناها 5% سنة 1975 و أعلاها 9.2% سنة 1978 مدعوما بالطفرة في أسعار البترول بعد ازمه 1973 ، فيما يتعلق بالعجز في الميزان التجاري يمكن إرجاعه إلى الاعتماد على الواردات لتلبية حاجة القطاع الصناعي خلال الثورة الصناعية لعدم إمكانية تلبية محليا.

عدا ذلك نلاحظ تماثل في الإداء بين النمو الاقتصادي ورصيد الميزان التجاري حيث تتزامن فترات ارتفاع وانخفاض النمو الاقتصادي مع فترات ارتفاع وانخفاض فائض وعجز الميزان التجاري.

2.2 سعر الصرف

نظريا يؤدي ارتفاع قيمة العملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية داخليا ويفتح شهية الاستيراد ما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري، وعلى النقيض فإن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية، حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للأفراد في الداخل. ويفتح المجال أمام زيادة الصادرات وتحقيق فائض في الميزان التجاري. (سلمي، 2015، صفحة 150) هذا بالنسبة للدول التي تملك جهاز إنتاجي يتمتع بالمرونة الكافية ليتجاوب مع ارتفاع وانخفاض أسعار الصرف، ويعتمد على مدخلات محلية في الإنتاج.

الشكل 2: العلاقة بين سعر الصرف و رصيد الميزان التجاري



المصدر: من إعداد المؤلفين اعتمادا على بيانات الملحقين 01 و 02

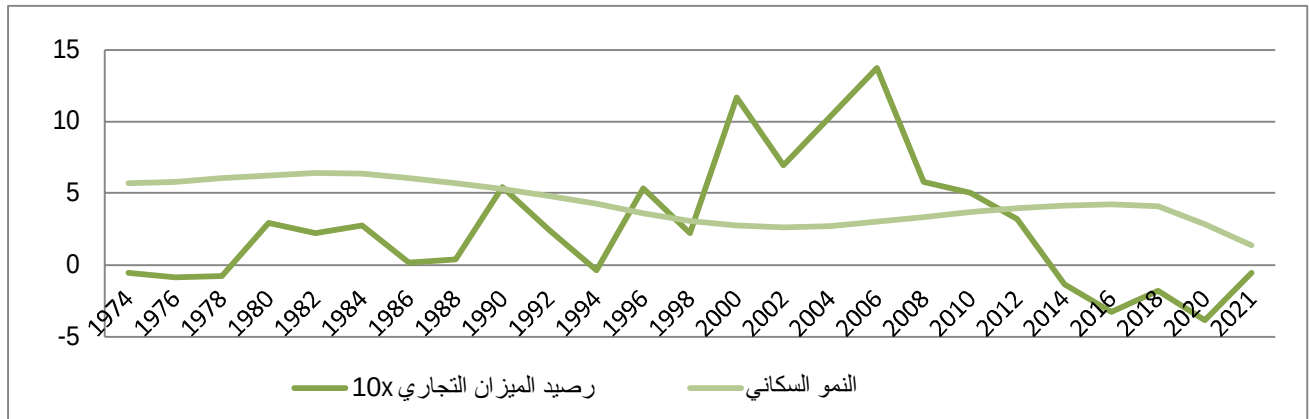
بالنظر الى الشكل لا تتضح علاقة مباشرة بين سعر الصرف ووضعية الميزان التجاري بالنسبة للاقتصاد الجزائري فسعر اصرف الذي شهد ثباتا في سبعينات وثمانينات القرن الماضي يقابله تذبذب في رصيد الميزان التجاري بين العجز (1974-1978)، (1986-1988) والفائض (1978-1986) هذا من جهة، من جهة ثانية ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الدينار الجزائري ابتداء من تسعينيات القرن الماضي قابله فائض في الميزان التجاري طيلة الفترة (1990-2014) ولا يرجع السبب إلى انتعاش الصادرات الوطنية من السلع والخدمات إنما إلى ارتفاع أسعار المحروقات، يظهر ذلك بوضوح خلال الفترة (2014-2021) ورغم استمرار انخفاض العملة الوطنية الذي من المفترض إكساب السلع المحلية ميزة سعرية غير انه الميزان التجاري واصل تسجيل العجز خلال هذه الفترة، ويرجع لذلك بكون الاقتصاد الوطني لا يتمتع بالمرونة الكافية من جهة وإلى التبعية للاستيراد من جهة ثانية، ولكون الجزائر تعتمد سعر صرف متحكم فيه غير معوم من جهة ثالثة.

خفض سعر العملة المحلية خلال الفترة (2014-2021) كان بمهدف إحداث ضغط على الطلب المحلي من خلال الحد من القدرة الشرائية للفرد الجزائري وبالتالي خفض الطلب على السلع المستوردة مما قد يؤدي في النهاية إلى تخفيف العجز في الميزان التجاري.

3.2 النمو السكاني

العلاقة وطيدة بين وضعية الميزان التجاري ومعدل النمو السكاني، فالنمو السكاني يعكس طاقة بشرية مهمة، اذا لم يتم توظيف هذه الطاقة في العملية الإنتاجية تصبح قوة استهلاكية فقط، وكلما زاد عدد السكان زاد الطلب على السلع والخدمات وهو الأمر الذي يتطلب الزيادة في الإنتاج المحلي لتلبية الحاجات الداخلية أو زيادة في الواردات مما يؤدي إلى زيادة الفجوة بين الصادرات و الواردات وهو الأمر الذي يزيد من عجز الميزان التجاري، والشكل التالي يعبر عن العلاقة بين معدل النمو السكاني. (الغابيش، 2021، صفحة 262) من ناحية أخرى فإن معدلات النمو السكانية تؤثر على التجارة الخارجية، من خلال تأثيرها على الميزة النسبية للبلدان والطلب على الواردات، فرأس المال في بلد حيث النمو السكاني بطيء، يصبح وفيرا، بينما وفي بلد يتسم فيه هذا النمو بالسرعة، يصبح عامل العمل وفيرا. (Chérif & Missi, 2021, p. 80)

الشكل 3: العلاقة بين النمو السكاني و رصيد الميزان التجاري



المصدر: من إعداد المؤلفين اعتمادا على بيانات الملحقين 01 و 02

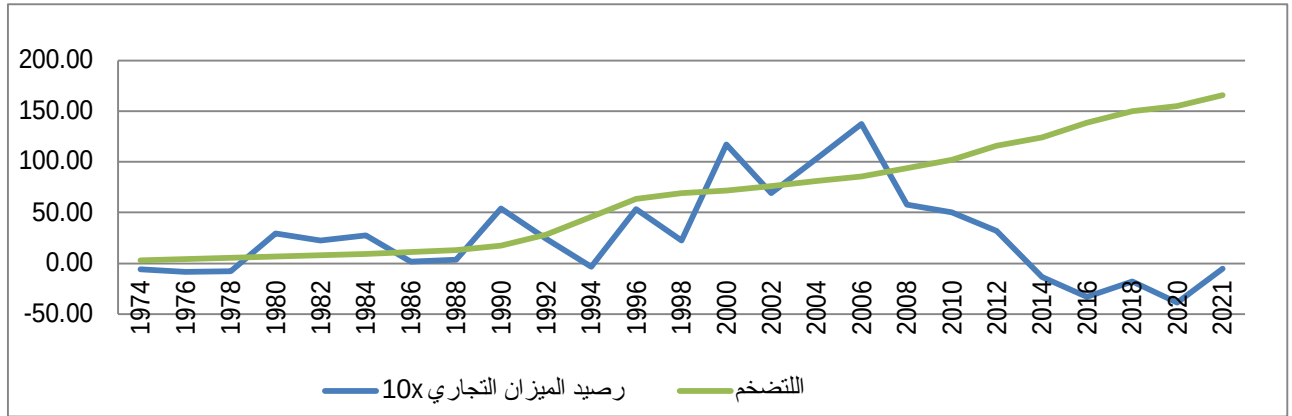
من الشكل تظهر علاقة واضحة بين معدل النمو السكاني ورصيد الميزان التجاري فيما يتعلق بالجزائر، النمو السكاني الذي اتخذ منحى تصاعدي خلال الفترة 1974-1984 نتيجة تحسن المستوى المعيشي للأفراد الجزائريين على الرغم من التباين في رصيد الميزان التجاري بين العجز 1974-1978، والفائض 1978-1986، إلا انه يبدو جليا تراجع معدل النمو السكاني خلال الفترة 1988-2002 وذلك بعد أزمة انهار أسعار النفط وما تبعه من سياسات اقتصادية صارمة من طرف الدولة أدت إلى تراجع المستوى المعيشي للأفراد، مع تراجع مستوى الدخل الفردي وارتفاع مستويات البطالة ورفع الدعم الحكومي للسلع والخدمات كلها عوامل ساهمت

في تراجع معدل النمو السكاني خلال هذه الفترة ، ومع انتعاش أسعار النفط ابتداء من 2004 وما تبعها من السياسات الاجتماعية للدولة، التوظيف ، قروض دعم تشغيل الأفراد بمختلف صيغها، وتحسن المستوى المعيشي للأفراد من جديد، عادت معدلات النم السكاني لترتفع خلال الفترة 2004 - 2012 مع ثبات في المعدل خلال الفترة 2012-2018 لتتراجع من جديد بداية من 2018 كأثر بعدي لصدمة أسعار النفط لسنة 2014

4.2 التضخم

نظريا يؤدي التضخم إلى انخفاض قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، وهذا يعني زيادة في قيمة الواردات، ومن المفترض بالمقابل زيادة الصادرات نظرا للميزة السعرية التي تكتسبها، غير أن صادرات الدول النامية لا تتمتع بالمرونة المطلوبة ولا تستجيب بشكل كبير لهذه الفرضية كون معظمها من المواد الأولية، كما أن أسعارها تحدد عالمياً، وكنتيجة لزيادة قيمة المستوردات مع بقاء قيمة الصادرات ثابتة تقريباً يحدث عجز في الميزان التجاري، ولا بد من الإشارة إلى أن سياسة التثبيت الإداري لسعر الصرف التي تتبع في الدول النامية يحد بشكل كبير عمل هذه النظرية. (خضور، 2014-2015، صفحة 126)

الشكل 4: العلاقة بين التضخم و رصيد الميزان التجاري



المصدر: من إعداد المؤلفين اعتمادا على بيانات المحققين 01 و 02

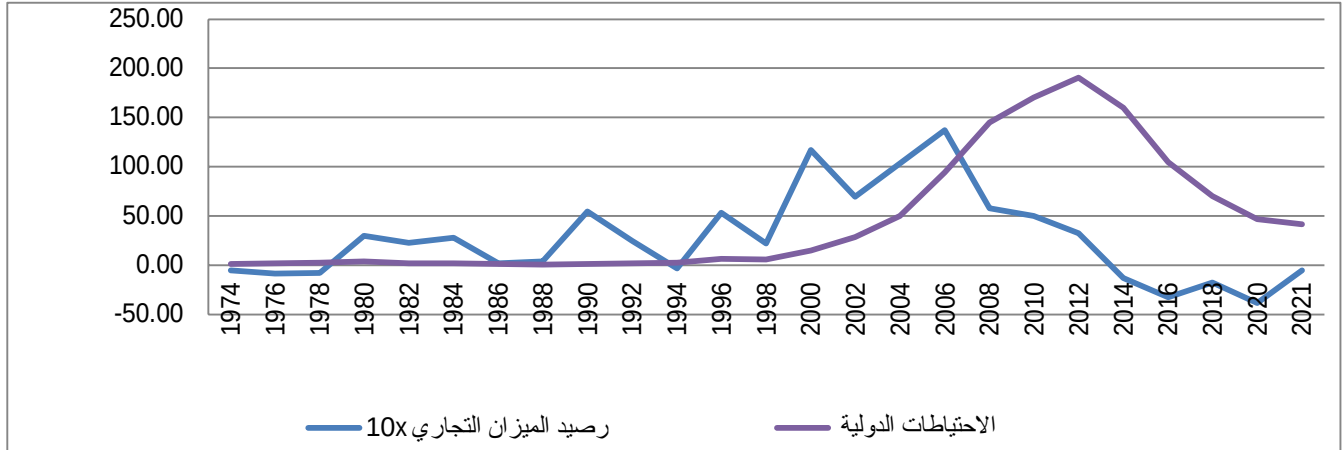
بالنظر إلى الشكل أعلاه نلاحظ انه خلال الفترات التي عرفت فيها الجزائر معدلات تضخم مرتفعة 1990-1996 عرفت أيضا معدلات انخفاض متتالية لصيد الميزان التجاري 1990-1994 بصفة جلية خلال سنة 1994 التي شهدت حمى استيراد نتيجة تطبيق توصيات صندوق النقد بالرفع التام لقيود الاستيراد، وكنتيجة لذلك اضطرت الدولة لإعادة ضبط ووضع قيود على الاستيراد للتخفيض عجز الميزان التجاري، ما انعكس إيجابيا على رصيد الميزان التجاري حيث سجل الميزان التجاري أرصدة إيجابية متتالية متزايدة خلال الفترة 1996-2006 مدعومة بالارتفاع المتواصل لأسعار النفط على الرغم من الارتفاع المتواصل للتضخم، على الرغم من استمرار تحقيق رصيد إيجابي للميزان التجاري خلال الفترة 2006-2014 إلى أن هذا الأخير اتخذ منحى متناقص، نتيجة الارتفاع المستمر للواردات مع ارتفاع مستمر للتضخم، وبحلول سنة 2014 سجل الميزان التجاري عجزا بالموازاة مع تراجع أسعار النفط ليستمر العجز حتى سنة 2021 ، تزامن ذلك مع الارتفاع المتسارع للتضخم خلال نفس الفترة كسياسة نقدية من الدولة لكبح معدلات الاستهلاك من جهة و انعكاس للتضخم العالمي وتأثير جائحة كورونا ابتداء من 2019.

5.2 الاحتياطات الدولية

عرف صندوق النقد الدولي الاحتياطات الدولية لأي دولة بأنها الأصول الخارجية المتاحة تحت تصرف السلطات النقدية للدولة والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات، أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة. (الفايش،

2021، صفحة 264) فالرصيد الكافي من الاحتياطيات الدولية يمنح الدولة القدرة علي مواجهة الصدمات الخارجية، فضلا عن أنه يجنب الدولة الاستدانة من الخارج في حال وجود نفقات غير متوقعة تستلزم الأداء مقابل عملات أجنبية، الأمر الذي يؤثر في النهاية علي قدرة الدولة التصديرية والاستيرادية. وتوجد علاقة سببية بين عجز الميزان التجاري والاحتياطيات الدولية، فكلما انخفض العجز زادت الاحتياطيات الدولية، والعكس صحيح

الشكل 5: العلاقة بين الاحتياطيات الدولية و رصيد الميزان التجاري



المصدر: من إعداد المؤلفين اعتمادا على بيانات المحققين 01 و 02

بالنظر إلى الشكل نلاحظ أن الاحتياطيات الدولية للجزائر كانت منخفضة جدا خلال الفترة 1974-1998، ويرجع ذلك إلى سببين مختلفين: الأول السياسة الاقتصادية التوسعة خلال الفترة 1974-1986 الثورة الصناعية 1970-1978 التي أدت بالدولة إلى انفاق كل مداخيلها في سبيل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، و تعدى الأمر إلى الاستدانة وهو ما يظهر جليا في الفترة 1974-1978 كعجز واضح في الميزان التجاري نتيجة ارتفاع واردات سلع التجهيز وما ارتبط بها من خدمات لتمويل الثورة الصناعية. أما السبب الثاني: انخفاض الكبير في قيمة الاحتياطيات الدولية للجزائر خلال الفترة 1986-1998 يرجع إلى أزمة المديونية التي عانت منها الجزائر وارتفاع قيمة خدمة الديون

ارتفاع الاحتياطيات الدولية للجزائر بداية من سنة 2000 وضع الجزائر في أريحية مالية ومع وجود رصيد مالي احتياطي لتغطية الأزمات والصدمات أخذت الواردات منحى متزايد مع تناقص رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2006-2012 على الرغم من تحقيق أرصدة إيجابية

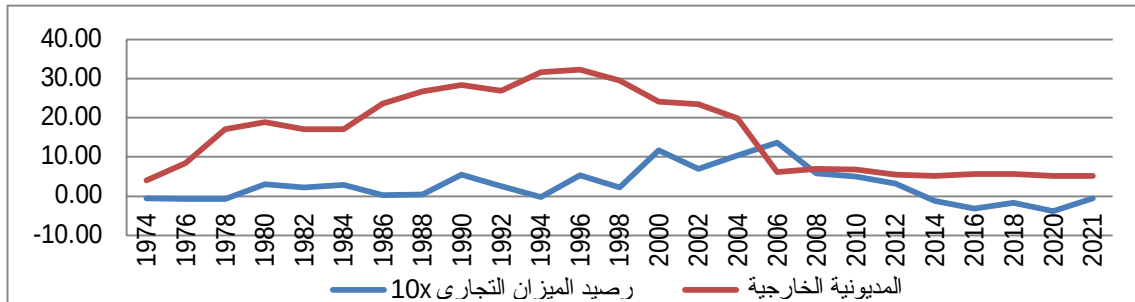
وجود الأرصدة الإيجابية للاحتياطيات حال دون تراجع قيمة الواردات حتى بعد سنة 2014 التي شهدت صدمة نفطية تراجعت بعدها قيمة الصادرات، أدت إلى تآكل سريع للاحتياطيات الدولية للجزائر خلال الفترة 2014-2021 نتيجة لعجز كبير ومستمر في رصيد الميزان التجاري.

6,2 المديونية الخارجية:

تعكس المديونية الخارجية الالتزامات المالية للدولة اتجاه الدول والكيانات الاقتصادية الأجنبية نتيجة تمويل احتياجاتها الداخلية عن طريق قروض خارجية. ترتبط المديونية بوضعية الميزان التجاري، يؤدي ارتفاع عجز الميزان التجاري إلى زيادة اللجوء للاقتراض الخارجي من أجل تمويل عمليات الاستيراد في حالة عدم كفاية الموارد المحلية للدولة في المقابل الفائض في الميزان التجاري يتيح تسديد الديون الخارجية وخفض المديونية هذا من جهة.

من جهة أخرى المديونية الخارجية تحد من القدرة الذاتية للاستيراد للدولة نتيجة تحويل الموارد المالية إلى لدفع الديون الخارجية وخدماتها المتزايدة، (عزازي ، 2010، صفحة 51) بالتالي تدفع الدولة إلى التقليل من الواردات وتحقيق توازن في الميزان التجاري أو تخفيف عجزه.

الشكل 6: العلاقة بين المديونية الخارجية و رصيد الميزان التجاري



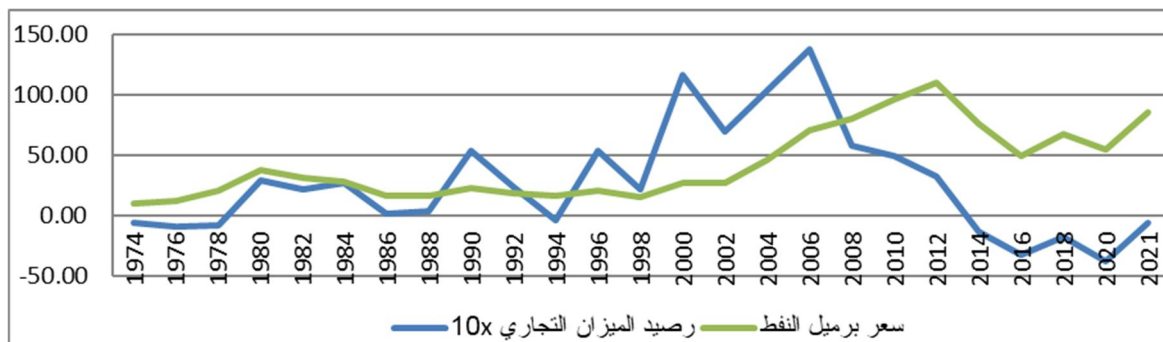
المصدر: من إعداد المؤلفين اعتمادا على بيانات الملحقين 01 و 02

في الجزائر ترجع أسباب المديونية الخارجية إلى الاعتماد على القروض لتمويل الواردات خلال فترة الاقتصاد الموجه من أجل تمويل المخططات الحكومية للتنمية الاقتصادية خاصة فيما تعلق بتوطين الصناعة وإنشاء قطاع صناعي، لم يحقق الأهداف المخطط لها، زاد عبء العجز في الميزان التجاري لتبعيته للخارج في تمويل المدخلات الصناعية مع ضعف التصدير. نتيجة الاعتماد على القروض لتمويل الواردات ارتفعت المديونية وارتفعت معها تكاليف خدمة الديون فرضت على الجزائر اتخاذ إجراءات قاسية خلال فترة الأزمات من أجل الحفاظ على توازن الميزان التجاري نظرا لكون إيرادات الصادرات تذهب معظمها في تسديد القروض وخدمة الديون.

7.2 سعر برميل النفط:

النفط من أهم السلع عالميا تظهر أهميته في جميع الأنشطة الاقتصادية، ويشكل أحد أسس العلاقات الدولية، (الحديمي ، 2011، صفحة 10) ويؤثر وبشكل كبير في التجارة الدولية، يشكل المصدر الرئيسي للطاقة بالنسبة للدول الصناعية الكبرى، ويمثل تحدي كبير في الأمن الطاقوي للدول المستوردة له، ارتفاع أسعار النفط تنعكس على الميزان التجاري للدول المستوردة، فزيادة على زيادة العبء المالي والضغط على الميزان التجاري للدول المستوردة، يتجاوز التأثير إلى زيادة أسعار المنتجات النهائية ويؤثر على المنافسة بالضرورة على الصادرات، حسب تبعية الدولة في أمنها الطاقوي، والعكس في حالة انخفاض الأسعار، بالنسبة للدول المنتجة للنفط يعتبر مصدرا مهما للموارد المالية وفي الأغلب المصدر الرئيسي للدخل للدول النامية، باعتبار النفط يشكل الحصة الغالبة في الصادرات، (سعدي ، 2012، صفحة 114) ارتفاع الأسعار يسمح بارتفاع قيمة الصادرات ما يسمح لها بتغطية الواردات وتحقيق فوائض، والعكس عند تراجع الأسعار.

الشكل 7: العلاقة بين سعر النفط و رصيد الميزان التجاري



المصدر: من إعداد المؤلفين اعتمادا على بيانات الملحقين 01 و 02

في ما يتعلق بالجزائر يشكل قطاع النفط أكثر من 90% من حجم التجارة الخارجية للجزائر و 30% من الناتج المحلي و 60% من إيرادات الخزينة العمومية.

من الشكل يظهر جليا أن كل صدمة سعرية لأسعار النفط يتبعها فترة عجز أو تراجع في الرصيد الإيجابي للميزان التجاري على غرار صدمتي 1986 و 2014 ولا يتوقف الأمر عند الميزان التجاري فالتأثير يمتد وتبعاته تعم الاقتصاد ككل وكنتيجة للإجراءات المتخذة للتحكم في التبعات الاقتصادية تتأثر الظروف الاجتماعية للمواطنين، ترتفع البطالة ويتراجع المستوى المعيشي للأفراد.

8.2 الخلاصة

بعد استعراض العلاقة النظرية بين رصيد الميزان التجاري و كل من، معدل النمو الاقتصادي، سعر النفط، المديونية الخارجية، الاحتياطات الدولية، التضخم، النمو السكاني، سعر الصرف، اتضح أن هناك علاقة تأثير متبادلة بين أداء الميزان التجاري و باقي المتغيرات. أما في ما يتعلق بالجزائر، فإن متغير الميزان التجاري يكون مستقلا، فيما يتعلق النمو السكاني، التضخم المتغيرين، الذين سلكا سلوك المتغير التابع، فمعدل النمو السكاني الذي شهد ارتفاعا مستمرا متزامنا مع فائض في الميزان التجاري خلال نهاية فترة السبعينات وبداية الثمانينات، تراجع فترة التسعينات جراء أزمة النفط التي نتج عنها تراجع رصيد الميزان التجاري، وكلما سجل عجز الصادرات على تغطية الواردات تتراجع هذه الأخيرة ما ينتج عنه ندرة في السلع محليا تتبع بارتفاع الأسعار كون الجهاز الإنتاجي الوطني لا يتمتع بالمرونة الكافية لتعويض الواردات، فضلا عن كون الواردات تغطي نسبة معتبرة من مدخلات الإنتاج.

فيما يخص الاحتياطات الدولية، والمديونية، تلعب دور المتغير المستقل و المتغير التابع معا، فكلما كان رصيد الميزان التجاري موجب يؤدي إلى تراجع المديونية و ارتفاع الاحتياطات والعكس صحيح من جهة، و يؤدي ارتفاع المديونية إلى استهلاك إيرادات الصادرات في شكل تسديد الديون أو خدماتها، ما يؤدي إلى الاستدانة من جديد للتغطية الواردات، في حين يؤدي ارتفاع الاحتياطات الدولية إلى أرباحية مالية لتغطية الواردات ما قد يؤدي إلى ارتفاع العجز في الميزان التجاري.

فيما يتعلق بأسعار النفط فهي تسلك سلوك المتغير المستقل كون النفط يشكل أكثر من 90% من إيرادات الصادرات و 30% من الناتج المحلي، فإن الميزان التجاري، والنمو الاقتصادي يسلكان سلوك المتغير التابع متماثلين في اتجاه التغير، سعر الصرف في حالة الجزائر وبما أنه غير معوم يستعمل كوسيلة للتحكم في الطلب الوطني للتخفيف العجز في الميزان التجاري، فهو متغير مستقل ذو سلوك موجه من قبل الدولة.

3. تحليل الميزان التجاري الجزائري للفترة 1974-2021

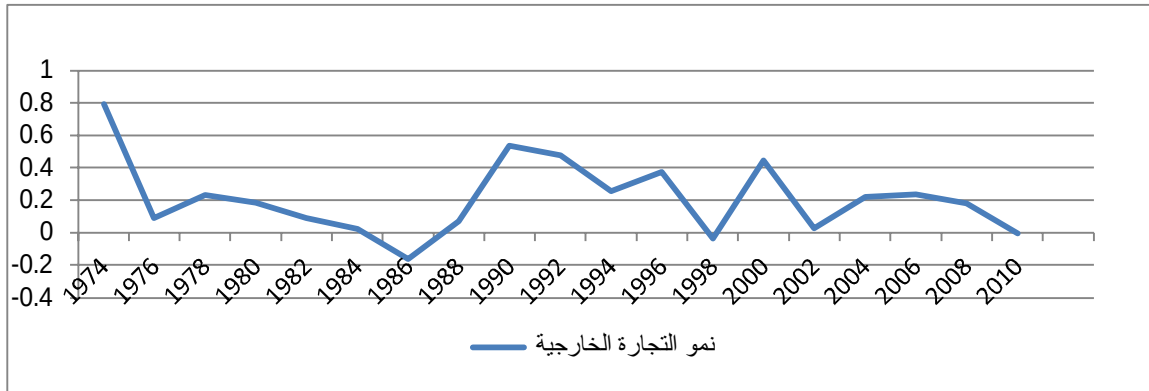
سنحلل خلال هذا المحور تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال فترة الدراسة كما سنتطرق إلى تغطية الصادرات للواردات ثم للتعمق في تحليل أداء الميزان التجاري قسمنا فترات الدراسة إلى ثلاث فترات جزئية و قسمنا هيكل الميزان التجاري إلى أربع شعب (المواد الغذائية والمشروبات، التموين الصناعي الآلات، التجهيزات الصناعية و السلع الاستهلاكية) كما قمنا بتحويل القم والمبالغ الواردة في الملحق رقم 01 إلى نسب مئوية تعكس مساهمة كل شعبة في الصادرات الإجمالية و حصة كل شعبة في الواردات الإجمالية و كذا نسب تغطية صادرات الشعبة لواردها وذلك لإظهار الشعب الأكثر مساهمة في الصادرات والأكثر قيمة في الواردات خارج قطاع المحروقات للتعرف على أسباب العجز.

1.3 تطور التجارة الخارجية للفترة 1974-2021

عرف حجم التجارة الخارجية للجزائر (مجموع الصادرات والواردات) نمو متواصلا من 37.3 مليار سنة 1974 إلى 111.6 مليار دج سنة 1981 بطفرة أسعار النفط خلال الفترة ليتراجع حجم التجارة إلى 109.9 مليار دج سنة 1982 نتيجة لتراجع قيمة الصادرات

ب 4% من 62.64 مليار دج سنة 1981 إلى 60.48 مليار دج سنة 1982، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الواردات 1% من 48.78 مليار دج سنة 1981 إلى 49.38 مليار دج سنة 1982 ليعاود الارتفاع خلال السنتين التاليتين، و يتراجع مجددا سنة 1985 بنسبة 1% غير انه اكبر تراجع في حجم التجارة الخارجية للجزائر سجل سنة 1986 بنسبة 31% ما قيمته -35.7 مليار دج بسبب تراجع قيمة الصادرات ب 46% من 64.56 مليار دج سنة 1985 إلى 34.94 مليار دج سنة 1986، بالإضافة إلى تراجع قيمة الواردات أيضا بنسبة 12% من 49.49 مليار دج سنة 1985 إلى 43.39 مليار دج سنة 1986 ليليه تراجع طفيف في حجم التجارة بمقدار 1% سنة 1987 ابتداء من سنة 1987 إلى غاية 1997 سجل حجم التجارة الخارجية للجزائر نموا مستمرا لتسجل التجارة الخارجية الجزائرية تراجعا في قيمتها بمقدار 12%، ثم نمو في حجم التجارة الخارجية للسنتين التاليتين وانكماش مجددا سنة 2001 بنسبة 4%. ابتداء من سنة 2002 وإلى غاية 2010 سجل نمو التجارة الخارجية الجزائرية قيما إيجابية باستثناء سنة 2009 حيث سجل قيمة سلبية 19%.

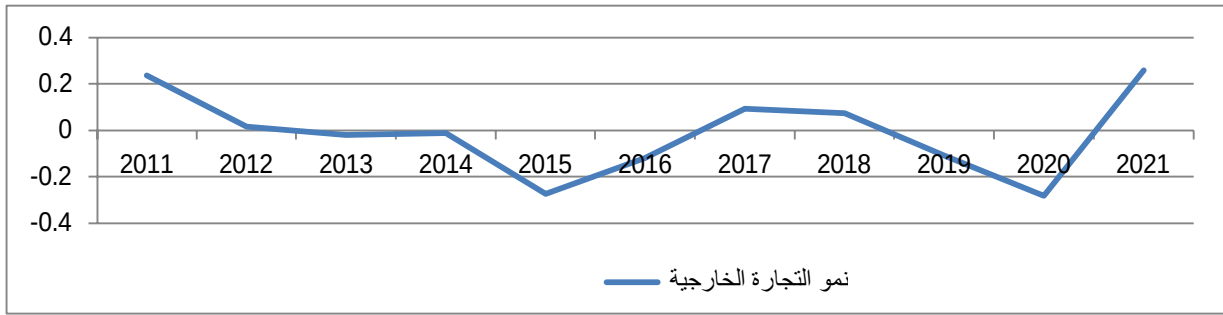
الشكل 8 : نمو حجم التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة 1974-2010



المصدر: من إعداد المؤلفين اعتمادا على بيانات الملحق 01

استمرت التجارة الخارجية للجزائر في النمو لسنتين إضافيتين 2011 و 2012 على الرغم من كون نمو التجارة في سنة 2012 طفيفا في حدود 2%، إلا انه كان بمثابة تمهيد لانكماش في حجم التجارة الخارجية للجزائر في السنوات الموالية بسبب تراجع أسعار النفط في 2013 سجلت تراجع بنسبة 2% وبحلول 2014 ولتأثير انهيار أسعار النفط في هذه السنة تراجع حجم التجارة الخارجية بنسبة 1% كون الانهيار في الأسعار تزامن مع نهاية السنة، اثر الصدمة كان اكثر وضوحا في السنتين اللاحقتين، انكمشت التجارة الخارجية بنسبة 27% في 2015 لتستمر قيمة التجارة الخارجية في التراجع بنسبة 12% سنة 2016، التي كانت خاتمة للتراجع وبداية نمو التجارة الخارجية للجزائر فسجلت نموا بنسبة 9 و 7% في 2017 و 2018 على التوالي لتعود وتسجل تراجع وانكماش بنسبة 11 و 28% في 2019 و 2020 ليرتفع حجم التجارة مجددا خلال 2021 مسجلا نموا في حدود 26% بعد اتفاق أوبك+ على تخفيض الإنتاج لإحداث توازن في سوق النفط.

الشكل 9: نمو حجم التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة 2011-2021

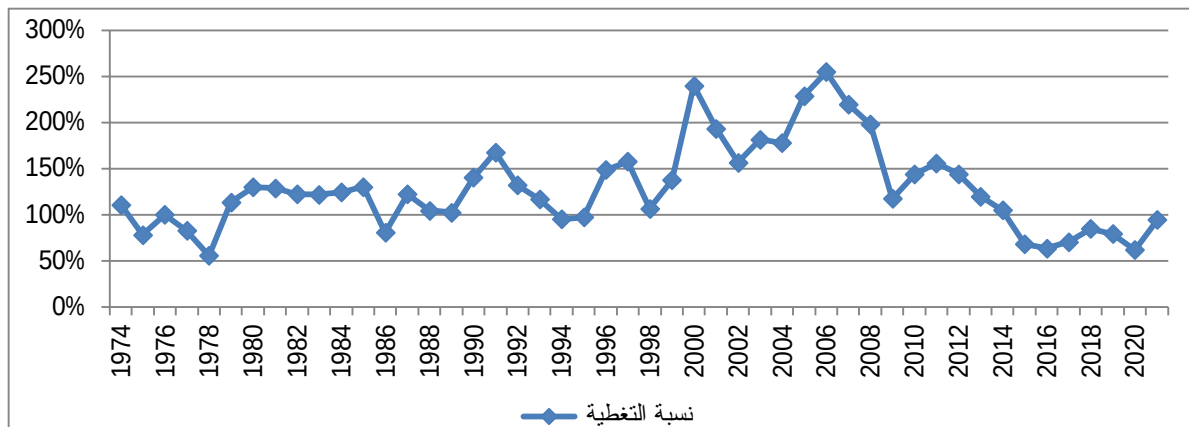


المصدر: من إعداد المؤلفين اعتمادا على بيانات الملحق 01

فيما يخص تغطية الصادرات للواردات فقد تباينت خلال فترة الدراسة غير أنها في الغالب تغطي قيمة الصادرات قيمة الواردات باستثناء الفترة الممتدة من 1975 و 1977 و 1978 حيث كانت نسب التغطية 78%، 83% و 56% هذه الأخيرة التي تعتبر أقل نسبة تغطية، ويرجع عجز الصادرات في تغطية قيمة الواردات على الرغم من الطفرة في أسعار البترول الناجمة قطع العرب للبترول واستعماله كسلاح بدءا من سنة 1973 العجز يرجع إلى ارتفاع قيم الواردات نتيجة البرنامج الصناعي المتبع خلال المخططين الرباعين، كما سجلت تغطية الصادرات لواردات عجزا طفيف سنّي 1994 و 1995 حيث قدرت نسبة التغطية ب 95% و 97% و يعود الأمر بالأساس إلى الإفراط في الاستيراد بعد تحرير التجارة الخارجية بناء على توصيات صندوق النقد الدولي في إطار الإصلاح الاقتصادي للجزائر، بالإضافة إلى السنوات 2015، 2016، 2017، 2018، 2019 و 2020 التي تم تسجيل نسب تغطية 68%، 64%، 71%، 84%، 79% و 62% على التوالي و التي كانت نتيجة تراجع إيرادات البترول بعد تراجع أسعاره في السوق الدولية في ما عرف بصدمة أسعار النفط لسنة 2014.

باستثناء السنوات المذكورة سابقا فإن قيمة الصادرات كانت كافية لتغطية قيم الواردات و تسجيل فوائض كان أقلها سنّي 1988 و 2014 بنسب تغطية 103% و 104% على التوالي، في حين كان أفضلها أو الفترة الذهبية للتجارة الخارجية هي الفترة 2005-2007 حيث سجلت نسب تغطية تجاوزت 220%، و تعد سنة 2006 أفضلها بنسبة تغطية قدرت ب 255% الشكل: تطور تغطية الصادرات للواردات

الشكل 10: تطور تغطية الصادرات للواردات

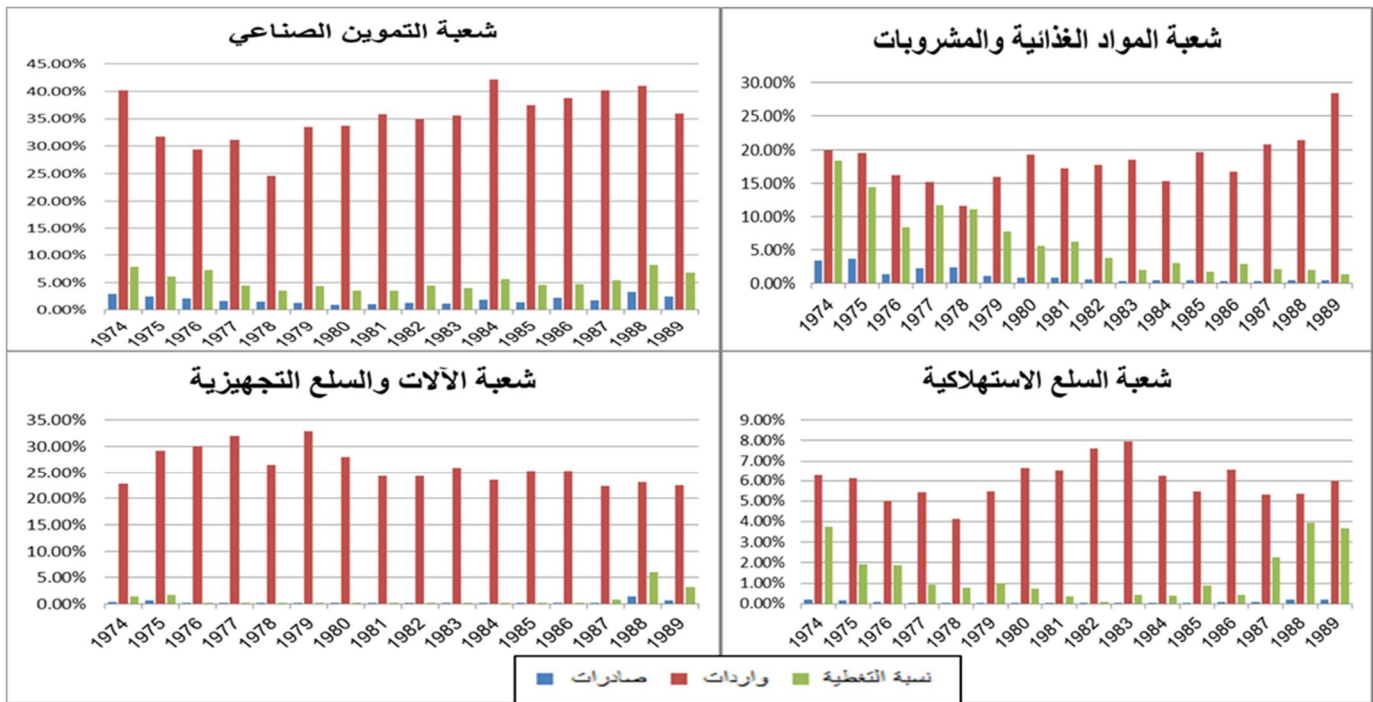


المصدر: من إعداد المؤلفين اعتمادا على بيانات الملحق 01

أما تغطية الصادرات للواردات في حال استثنائها قطاع المحروقات فتكاد تكون معدومة فنسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات لا تتجاوز في أحسن الأحوال 7% و سيتم التطرق إليها لاحقا عند تحليل الصادرات والواردات حسب الشعب.

2.3 تحليل الميزان التجاري الجزائري في ظل الاقتصاد الموجه للفترة من 1974 إلى 1989

الشكل 11: نسب الواردات والصادرات من الواردات و الصادرات الإجمالية و نسب التغطية الواردات للصادرات حسب الشعب للفترة من 1974 إلى 1989



المصدر: من إعداد المؤلفين اعتمادا على بيانات الملحق 01

1.2.3 المواد الغذائية والمشروبات

نلاحظ أن مساهمة الصادرات من المواد الغذائية والمشروبات في إجمالي الصادرات الجزائرية خلال (1974-1989) لا تتجاوز في المتوسط نسبة 1,16% من للصادرات الإجمالية حققت أعلى مساهمة خلال سنتي 1974 و 1975 بنسبة 3,32%، 3,60%، على التوالي و أدنى مساهمة بنسبة 29,0% خلال سنة 1983 و نسبة 35,0% خلال سنتي 1986 و 1987 على الرغم من تراجع مداخيل المحروقات جراء الأزمة النفطية ما يعكس تراجع الصادرات الشعبة تعتبر السنوات (1974-1979) الفترة التي خلالها تم تحقيق أعلى نسب المساهمة 3,32%، 3,60%، 1,36%، 2,15%، 2,32%، 1,09% على التوالي، وهذا يعكس الفترة الذهبية التي شهدتها الصناعة الجزائرية في هذه الفترة، تليها فترة تراجع الصادرات من المواد الغذائية والمشروبات في السنوات من 1980 إلى 1983، حيث انتقلت من 0,82% سنة 1980 إلى 0,29% سنة 1983، لتسجل ارتفاع طفيف ثم ثبات نسبي خلال الفترة الممتدة من 1984 إلى 1989 حيث تراوحت نسبة الصادرات بين 0,35% إلى 0,44%. فيما يخص الواردات من المواد الغذائية والمشروبات فهي تشكل حصة كبيرة من مجمل الواردات تقدر ب 18,34% في المتوسط خلال الفترة و هي نسبة تعكس وضعية الخطيرة للأمن الغذائي للجزائر، خلال تلك الفترة حيث يتم انفاق خمس الإيرادات في اقتناء المواد الغذائية.

حصة واردات المواد الغذائية والمشروبات من إجمالي الواردات خلال الفترة 1974 إلى 1978م، سجلت منى تنازلي حيث بلغت على التوالي 19,96%، 19,50%، 16,17%، 15,25%، 11,60%، سجلت أدنى نسبة سنة 1978 الانخفاض الذي لم يستمر طويلا لتعاود فاتورة استيراد المواد الغذائية الارتفاع لتراوح نسب الواردات من الواردات الإجمالية بين 15,28% و 19,21% خلال الفترة الموالية الممتدة من 1979 إلى 1986 ثم تجاوزت نسبة الواردات 20% خلال السنوات الثلاث اللاحقة مسجلة على التوالي النسب 20,78%، 21,41%، 28,49% وهي أعلى نسبة مسجلة خلال الفترة.

أما فيما يخص تغطية صادرات المواد الغذائية والمشروبات للواردات فقد كانت نسب ضعيفة لا تتجاوز في أحسن الأحوال 20% بالنظر الى الشكل أعلاه تبين الانخفاض في نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال الفترة (1974-1976) تراوحت نسبة التغطية على الترتيب 18,34، 14,44، 8,40% حيث شهدت انخفاضا مستمر لتعود إلى الارتفاع والثبات النسبي في سنتي 1977 و1978م، عند مستوى 11,72 و 11,18%، ثم عاودت الانخفاض في سنتي 1979 - 1980 إلى نسبة 7,75% و 5,54% على التوالي. أما في الفترة من 1981 إلى 1990 شهدت نسبة الصادرات للواردات انخفاض محسوس حيث كان هناك تراجع من 6,18% سنة 1981 إلى 1,32% سنة 1989، حيث سجلنا أدنى نسبة تغطية خلال فترة الدراسة سنة 1989

2.2.3 صادرات التمويل الصناعي

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن صادرات شعبة التمويل الصناعي في الفترة الممتدة من 1974 إلى 1989، تحتل المرتبة الأولى من بين باقي فئات الصادرات غير النفطية الأخرى حيث سجلت في المتوسط نسبة مساهمة 1,81%، والتي تبقى مساهمة ضئيلة، لكنها افضل من مساهمة شعبة المواد الغذائية والمشروبات خلال نفس الفترة الدراسة.

بالنظر للشكل أعلاه نجد أن مساهمة صادرات شعبة التمويل الصناعي سجلت خلال بداية فترة الدراسة نسبة مرتفعة تقدر 2,85% سنة 1974 بعدها تراجعت صادرات التمويل الصناعي من 2,85% إلى 0,90% وهذا خلال الفترة من 1974 إلى 1980 و كانت النسب على التوالي 2,81%، 2,45%، 2,13%، 1,66%، 1,53%، 1,29%، 0,90%، ثم لاحظنا زيادة طفيفة خلال السنتين 1981 و1982 إذ بلغت 0,99% و 1,25% على التوالي، لتعاود الانخفاض سنة 1983 لتصل لنسبة 1,16% وهو انخفاض ضعيف مقارنة بالسنة 1982، أما في السنوات من 1984 إلى 1987م فقد تباينت النسب ما بين الانخفاض والارتفاع لكن عند المعدل السنوي فكانت النسب ما بين 1,89% إلى 1,75% عكس صادرات المواد الغذائية والمشروبات التي كانت ثابتة عند نسبة 0,35% خلال نفس الفترة، أما سنة 1988 فقد سجلت صادرات التمويل الصناعي قفزة نوعية أين سجلنا 3,22% من إجمالي الصادرات وهي أعلى نسبة سجلت خلال الفترة، تلى هذا الارتفاع تراجع كبير سنة 1989 مسجلا 2,38%

أما بخصوص واردات التجهيزات الصناعية فهي الشعبة ذات أكبر حصة في هيكل الواردات الجزائرية حسب النسبة والقيمة فالشكل أعلاه يتضح إن حصة الواردات من التموينات الصناعية شكلت في المتوسط نسبة تتجاوز 35% من الواردات الجزائرية ما يعكس التوجه الصناعي للجزائر خلال الفترة

بداية فترة الدراسة حصة الواردات بلغت 40,10% سنة 1974م، بعد ذلك ولمدة ثلاثة سنوات متتالية سجلنا انخفاض مع ثبات نسبي في نسبة مساهمة التمويل الصناعي في إجمالي الواردات حيث تراوحت بين 29% و 31% وكانت كالتالي 31,77% سنة 1975م، و انخفضت إلى 29,37% سنة 1976م، ثم ارتفعت سنة 1977 إلى 31,11%، تعتبر سنة 1978 السنة التي سجلت الواردات من التجهيزات الصناعية اقل قيمة بنسبة 24,58%، وتعد سنة 1984 السنة التي سجلت الواردات من التجهيزات الصناعية أعلى قيمة بنسبة 42,19% باقي فترة الدراسة تراوحت بين 35% و 38%،

نسبة تغطية الصادرات للموارد بالنسبة للتموين الصناعي هي الأخرى اتسمت بعدم الاستقرار والثبات طيلة فترة الدراسة حيث سجلنا في الفترة من 1974، إلى 1980، ثبات نسبي عند معدل أقل من 5% حيث تراوحت على الترتيب 7,48، 6,01، 7,25، 4,42، 3,47، 4,37، 3,48% أما في سنتي 1981 و 1982 فارتفعت نسبة التغطية من 3,45% سنة 1981 إلى 4,37% سنة 1982، وانخفضت سنة 1983 إلى 3,97% وعادت الارتفاع سنة 1984 إلى 5,57% ثم انخفضت خلال الفترة من 1985 إلى 1986 على التوالي كالتالي 4,66، 4,53% وارتفعت خلال الفترة 1987 إلى 1988 بنسبة 5,31 ثم 8,23%.

3.2.3 الآلات والسلع التجهيزية

الشكل أعلاه يعكس لنا بشكل واضح أن صادرات شعبة الآلات والسلع التجهيزية تساهم بشكل بسيط في إجمالي الصادرات. وهذا راجع إلى طبيعة هذه الصادرات الصناعية فالجزائر بلد غير مصنع.

الشكل أعلاه يوضح أن صادرات الآلات والسلع التجهيزية بلغت أوجها في السنة 1988م حيث بلغت نسبتها من إجمالي الصادرات 1.34%، وهي أعلى نسبة مساهمة مسجلة تلتها سنة 1989 بنسبة 0.71% و سنة 1975 بنسبة 0.64% في حين تم تسجيل غياب تام لصادرات الآلات والسلع التجهيزية في سنتي 1976 و 1983 أما باقي سنوات الدراسة خلال الفترة فقد تراوحت نسب المساهمة بين 0.01% و 0.1% ما يضع علامات استفهام كثير حول فعالية الصناعات الثقيلة والميكانيكية للجزائر فيما يخص واردات الآلات والسلع التجهيزية و نظرا للتربط بين شعبة الآلات والسلع التجهيزية و شعبة التموينات الصناعية فهي من مدخلات القطاع الصناعي وهو ما يفسر قيمة الواردات الكبير الذي سجلته الجزائر خلال الفترة فمن الشكل السابق يتبين أن الآلات والسلع التجهيزية هي الأخرى من أكبر الفئات في هيكل الواردات حيث سجلت قيم مرتفعة في جدول الواردات قدرت في المتوسط بنسبة 26,10%.

اتبعت واردات الآلات والسلع التجهيزية منحى واردات التموين الصناعي من حيث ارتفاع في قيمة الواردات فخلال السنوات الأولى من فترة الدراسة ارتفعت نسبتها من الواردات الإجمالية من 22,73% سنة 1974م، إلى 32,03% سنة 1977م، ثم انخفضت سنة 1978 إلى 26,53%، لتعاود الارتفاع سنة 1979م لتصل إلى 32,92%، ثم انخفضت إلى 27,95% سنة 1980. أما طيلة الفترة الممتدة من 1981 إلى 1989 فقد سجلنا ثبات الواردات من الآلات والسلع التجهيزية في حدود 25% من القيمة الإجمالية للواردات هو ما يعكس وزن القطاع الصناعي في هيكل الاقتصاد الوطني من جهة ويعكس التبعية الكبيرة للخارج من جهة ثانية.

بالعودة إلى الشكل أعلاه الذي يوضح نسب تغطية صادرات الآلات والسلع التجهيزية للواردات، وبالخلفية النظرية لواقع التصنيع في الجزائر خلال فترة الدراسة تأكد لنا نتائج الدراسة المنخفضة حيث أنها لم تتجاوز نسبة 10% وفي معظم سنوات الدراسة كانت معدومة. وعليه و بتحليل الشكل أعلاه تبين أن أعلى نسبة تغطية صادرات للواردات هي الآلات والسلع التجهيزية كانت سنة 1988 بنسبة 6,06% وهي الفترة التي بدأت الجزائر في ترميم قطاع المحروقات ودخول غمار التجارة الخارجية وفتح المصانع.

أما في الفترة من 1976 إلى 1984 فقد تراوحت نسبة التغطية بين 0,01 و 0,07% ثم ارتفعت خلال الفترة 1985 إلى 1987 لتصبح 0,14% و 0,15% على الترتيب.

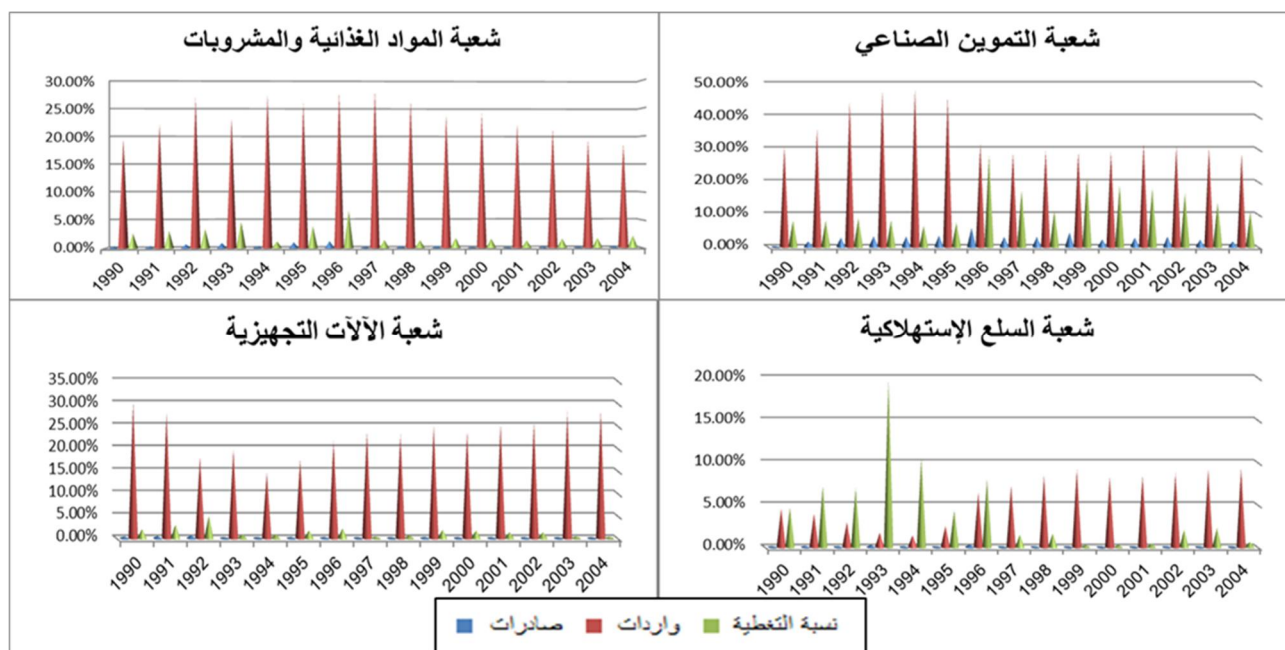
وفي الفترة 1989 إلى 1992 فقد لاحظنا ارتفاع طفيف مقارنة بالفترات السابقة من الدراسة حيث كانت

4.2.3 السلع الاستهلاكية

مساهمة صادرات السلع الاستهلاكية في إجمالي الصادرات لا تختلف كثيرا عن سابقتها إلا في كونها الأضعف مساهمة و المقدرة في المتوسط ب 0,08% من إجمالي الصادرات أعلى قيم لصادرات السلع الاستهلاكية سجلت سنتي 1974 و 1989 بنسبة مساهمة قدرت ب 0,21% و 0,2% سنة 1988 من إجمالي الصادرات في حين كانت أسوء قيمة لصادرات الشعبة سنة 1983 أين كانت المساهمة وتراوحت قيمة الصادرات من السلع الاستهلاكية بين 0,01% و 0,1% خلال باقي فترة الدراسة. بالنظر لواردات السلع الاستهلاكية نجد أنها كانت منخفضة هي الأخرى مقارنة مع باقي الفئات قدرت قيمتها في المتوسط بما نسبته 6,02% من إجمالي واردات الجزائر كما أنها عرفت ثبات نسبي حول المتوسط فأدنى نسبة مسجلة لقيمة الواردات كانت سنة 1978 بنسبة 4,15% من إجمالي الواردات و أعلى نسبة مسجلة لقيمة الواردات كانت سنة 1983 بنسبة 7,95% من إجمالي الواردات وتراوحت باقي السنوات بين 5% و 6% من إجمالي قيم الواردات ما يعكس تلبية. من المتفق عليه أن الجزائر خلال فترة الدراسة من 1974 إلى 2010 كانت بلد مستورد للسلع الاستهلاكية أكثر منه بلد مصدر لها لذلك من البديهي أن تعكس هذه القاعدة على نسبة تغطية الصادرات للواردات

3.3 تحليل الميزان التجاري الجزائري للفترة الإصلاحات الاقتصادية 1990-2004

الشكل 12: نسب الواردات والصادرات من الواردات و الصادرات الإجمالية و نسب التغطية الواردات للصادرات حسب الشعب للفترة من 1974 إلى 1989



المصدر: من إعداد المؤلفين اعتمادا على بيانات الملحق رقم 01

1.3.3 المواد الغذائية والمشروبات

بعد ثبات قيمة الصادرات خلال سنتي 1989 و 1990 عند نسبة 0,37% عارفت قيمة الصادرات ارتفاعا محسوسا ومستمر خلال الفترة 1991 و 1996 باستثناء سنة 1994 التي انخفضت فيها قيمة صادرات المواد الغذائية إلى ما نسبته 0,36% وهي السنة التي عرفت تحريرها تماما للتجارة الخارجية. فقد بلغت قيمة صادرات المواد الغذائية ما نسبته 1,25% من قيمة الصادرات سنة 1996 فيما عرف بحمي التصدير خلال فترة التسعينات، سعيا لزيادة الإيرادات و تعويض تراجع عائدات البترول، ما وضع السوق المحلية في ندرة كبيرة زادت من صعوبة الوضع على المواطنين، لتعاود الانخفاض الحاد سنة 1997 لتصل إلى نسبة 0,25% من إجمالي الصادرات، أما

في الفترة من 1998 إلى 2001م فقد كان هناك انخفاض تدريجي في نسبة الصادرات بعدما سجلنا ارتفاع مقارنة بسنة 1997م، فكانت النسب على التوالي 0,34%، 0,32%، 0,16%، 0,15%، أما في الفترة من 2002 إلى 2004 فقد تراوحت نسبة الصادرات من المواد الغذائية والمشروبات، ما بين 0,19% و 0,23%.

تجدر الإشارة أن في المجمل قيمة صادرات المواد الغذائية والمشروبات عرفت تراجعاً خلال هذه الفترة فقد انخفضت في المتوسط إلى ما نسبته 0,48% من إجمالي الصادرات. مقارنة مع 1,16% في الفترة السابقة ما يعكس الوضعية الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر جراء الأزمة الاقتصادية و الأمنية خلال التسعينات.

أما واردات المواد الغذائية والمشروبات عرفت قيمتها تراجعاً سنة 1990 بالمقارنة بالسنة التي سبقتها إذا بلغت قيمتها ما نسبته 19,43%، من إجمالي الواردات وعادت النسبة في الارتفاع خلال السنتين الموالتين من 22,16% سنة 1991 إلى 26,89% سنة 1992م، وتباينت خلال الفترة 1993 إلى 1997م ما بين الانخفاض الطفيف سنتي 1993 و 1995 23,19% و 25,91%، على التوالي و ارتفاع واضح أين كانت أكبر قيمة للواردات سنة 1997 حيث شكلت ما نسبته 28,18% من إجمالي الواردات، لتتراجع قيمة واردات المواد الغذائية بدءاً من سنة 1998 لتختتم فترة الدراسة باقل قيمة، ما نسبته 18,66% سنة 2004، قيمة واردات المواد الغذائية عرفت ارتفاع كبير خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة قدرت في المتوسط ما نسبته 23,81% مقارنة ب 18,34% ما يعكس تفاقم وضعية الأمن الغذائي في الجزائر.

أما فيما يخص تغطية الصادرات للواردات فإن بداية الفترة شهدت ارتفاع نسبة تغطية صادرات المواد الغذائية لواردها مقارنة بالسنة التي سبقتها إلى 2,66% استمر الارتفاع في نسبة التغطية خلال ثلاث سنوات الموالية ارتفاعاً ملحوظاً حيث بلغ 3,10% سنة 1991، و 3,44% سنة 1992، و 4,76% سنة 1993م، وانخفضت مرة أخرى إلى أدنى مستوى سنة 1994 حيث قدرت ب 1,24% ثم ارتفعت خلال سنة 1995 إلى 3,94% و 6,67% سنة 1996 كأعلى نسبة، للتراجع نسبة التغطية كبير سنتي 1997 و 1998 إلى 1,40% و 1,38% على الترتيب أما سنة 1999 فقد سجلنا 1,82%. بارتفاع طفيف في نسبة التغطية مع بداية القرن 21 أي خلال الفترة (2000 إلى 2004) كانت نسبة تغطية صادرات للواردات على التوالي كالتالي: (1,59%، 1,31%، 1,63%، 1,75%، 2,16%) على الترتيب. التي تظل نسب ضعيفة تعكس جدية خطورة وضع الأمن الغذائي في الجزائر

2.3.3 التمويل الصناعي

على الرغم من ضآلة مساهمة شعبة التمويل الصناعي في قيمة الصادرات إلا أن نسبة المساهمة سجلت تراجع كبير خلال سنة 1990، بالمقارنة مع السنة الأخيرة في الفترة السابقة حيث سجلت أقل قيمة خلال فترة الدراسة مقدرة بنسبة 0,18% من مجموع الصادرات لتأخذ منحى تصاعدي انطلاقاً من سنة 1991 إلى غاية 1996 حيث سجلت 5,97% من إجمالي الصادرات و هي أعلى نسبة في فترة الدراسة، نفس المنحى الذي عرفته شعبة المواد الغذائية وهو ناتج أيضاً عن التوجه نحو التصدير بإفراط من أجل تعويض انخفاض موارد النفط.

تراجعت صادرات التمين الصناعية ابتداء من 1997 لتعرف استقراراً نسبياً في حدود 3% إذا استثنينا سنة 1999 أين سجلت قيمة 4,55% من إجمالي الصادرات لتختتم فترة الدراسة على انخفاض في قيم صادرات التمويل الصناعي حيث قدرت ب 1,76%. من إجمالي الصادرات سنة 2004.

وما يمكن الإشارة إليه هو أن مساهمة صادرات التموين الصناعي خلال هذه الفترة عرفت نمو مقارنة مع الفترة السابقة قدرت في المتوسط ب **2.98%** مقارنة ب **1.81%** خلال الفترة السابقة.

فيما يخص الواردات لشعبة التموين الصناعي فقد واصلت الانخفاض إلى **30,88%** سنة **1990**.

أما خلال الفترة الممتدة من **1991**م إلى **1994** والمقدرة بأربعة سنوات فقد سجلنا ارتفاع واردات التموين الصناعي وكانت أعلى السنوات استيرادا للمواد الأولية والنصف مصنعة، إذ سجلت قيمة واردات هذه الشعبة، ما نسبته **36,31%**، **44,56%**، **47,97%**، **48,57%** من إجمالي الواردات على الترتيب، في محاولة لدفع القطاع الصناعي لشغل الفراغ الذي خلفه تراجع إيرادات البترول من جهة، كما يوضح شدة ارتباط القطاع الصناعي الجزائري بالخارج نظرا لارتفاع قيمة الواردات من جهة ثانية أما في السنوات **1995**م، **1996**م، **1997**م، فقد سجلنا انخفاضا في قيم واردات التموين الصناعي من إجمالي واردات الجزائر وكانت **46,17%** سنة **1995**، **31,63%** سنة **1996**، و **28,95%** سنة **1997**م، وفي آخر التسعينات يمكننا ملاحظة الثبات الذي شهدته واردات الجزائر في التموين الصناعي حيث بلغت نسبة **29%** من إجمالي واردات الجزائر.

في السنوات الأربع الأولى من سنة **2000** م تباينت نسبة واردات التموين الصناعي ما بين الانخفاض والارتفاع الطفيف حيث سجلنا **31,91%** سنة **2001**م، و **30,99%** سنة **2002**م، أما في سنة **2003** و **2004** فقد كانت النسب **30,67%** و **28,65%** على الترتيب،

في المجمل يمكن القول أن واردات الجزائر التموينية من المواد الأولية والمواد نصف مصنعة لم يعرف تغيرا كبيرا خلال هذه الفترة فقد شهد انخفاضا طفيفا من **35,37%** إلى **35,02%** من إجمالي واردات الجزائر

تغطية الصادرات للواردات كانت بداية الفترة مرتفعة اذا ما قورت بسنة نهاية الفترة السابقة حيث قدرت سنة **1990** ب **8,25%** تبعه ثبات نسبي في نسبة التغطية خلال السنوات الثلاث الموالية في حدود **8%** في الفترة من **1991** إلى **1993**، ثم لاحظنا انخفاض طفيف خلال سنتي **1994** و **1995** عند مستوى **6,53%** و **7,55%** سمح بانتعاش النسبة لاحقا حيث سجلت أعلى نسبة تغطية سنة **1996** قدرت ب **28,06%** كانت نتيجة لارتفاع صادرات المواد التموينية و انخفاض وارداتها بنسبة **33,46%** أما في الفترة من **1997** إلى غاية **2004** سجلنا ارتفاع في نسبة التغطية تجاوز **15%** خلال السنوات **1997** و **1999** والفترة الممتدة بين **2000** و **2002** في حين لم تتجاوز النسبة **11,24%** سنة **1998** و نسبة **13,70%** سنة **2003** واختتمت فترة الدراسة بنسبة **10,92%** سنة **2004** و هي نسبة منخفضة مقارنة بالسنوات الأخيرة في فترة الدراسة.

3.3.3 الآلات والسلع التجهيزية

صادرات الجزائر من الآلات والسلع التجهيزية عرف تراجعا طفيفا إلى **0,45%** سنة **1990** بالمقارنة بالسنة التي سبقتها لتسجل بعدها ارتفاعا خلال السنتين الموالتين لتسجل أعلى قيمة سنة **1992** ما نسبته **0,69%** من إجمالي الصادرات، لتشهد صادرات الجزائر من الآلات والسلع التجهيزية خلال باقي فترة الدراسة تذبذبا واضحا بين ارتفاع واضح في حدود **0,3%** خلال سنوات **1995**، **1996**، **1999**، **2002** وانخفاض كبير في حدود **0,15%** خلال سنوات **1993**، **1994**، **1998**، **2000**، **2001**، مع تسجيل ادنى مساهمة في الصادرات خلال سنتي **1997**، **2006**، في حدود **0,06%** مختتمة فترة الدراسة بأقل قيمة لصادرات الآلات والسلع التجهيزية قدرها **0,05%** من إجمالي الصادرات، و في المجمل شهدت الصادرات من الآلات والسلع التجهيزية نموا طفيفا خلال الفترة مقارنة بالفترة السابقة فقد بلغت في المتوسط **0,26%** مقارنة مع **0,20%** في الفترة السابقة.

واردات الجزائر من الآلات والسلع التجهيزية عرفت تراجعا مستمرا في قيمتها ابتداء من سنة **1990** مقارنة مع السنة التي سبقتها استمر الانخفاض إلى غاية **1994** الانخفاض كان بشكل لافت للانتباه في سنتي **1991** و **1992** حيث بلغت على التوالي **27,98%**، و

18,13%، ارتفعت قليلا سنة 1993 حيث سجلنا 19,73%، ثم انخفضت إلى أدنى مستوياتها على مدار فترة الدراسة في سنة 1994م، حيث بلغت 14,57% من إجمالي واردات الجزائر.

كما سجلنا في الفترة الممتدة من 1995 إلى 2000م تباين في واردات الآلات والسلع التجهيزية على الترتيب النسب التالية من إجمالي الواردات: 17,60%، 21,70%، 23,74%، 23,17%، 25%، 23,75%، ومع بداية الألفين سجلنا ارتفاع في واردات الآلات والسلع التجهيزية بلغت سنة 2001م 25,30% من إجمالي الواردات وارتفعت سنة 2002م إلى 25,85%، ثم إلى 28,12% و 28,41% في سنتي 2003م و 2004م على الترتيب.

وكخلاصة لذة الفترة يمكن القول أن واردات الآلات والسلع التجهيزية عرفت تراجعاً ملموساً في حدود 10% إذا قارنا متوسط واردات الفترة السابقة مع الفترة الحالية فقد انخفضت نسبة واردات الآلات والسلع التجهيزية إلى الواردات الإجمالية من 26,10% إلى 23,56%.

نسبة تغطية صادرات الآلات والسلع التجهيزية خلال الفترة 1990 إلى 2004 شهدت تراجعاً في سنة 1990 بالمقارنة بالسنة التي قبلها مسجلة نسبة 2,07% ثم ارتفاع طفيف في السنتين الموالتين مسجلة 3,15%، 5,05% على التوالي ثم انخفاض إلى 0,88% خلال سنتي 1993 و 1994 ثم ارتفعت نسبة التغطية سنتي 1995 و 1996 إلى 1,79% و 2,19% على الترتيب. أما خلال السنوات الأخيرة لفترة الدراسة أي من 2000 إلى 2004، تراوحت من 0,32% إلى 1,95% وهي نسب تعكس الحجم الضئيل لتغطية صادرات التمويل الصناعي للواردات.

4.3.3 السلع الاستهلاكية

تباينت مساهمة صادرات السلع الاستهلاكية في الصادرات الإجمالية بين 0,15% و 0,17% خلال السنوات 1990، 1991، 1992، لتشهد نمواً سنة 1993 إلى 0,29% لتشهد بعدها تراجعاً إلى 0,16% سنة 1994، ثم 0,11% سنة 1995. صادرات السلع الاستهلاكية خلال الفترة عرفت تذبذباً فقد سجلت أعلى نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات المقدرة بـ 0,35% سنة 1996 وأدنى نسبة بـ 0,01% سنة 2000، انخفضت سنة 1997 إلى 0,07% ثم ارتفعت سنة 1998م إلى 0,13% وانخفضت بشكل حاد سنة 1999م حيث قدرت نسبة المساهمة بـ 0,02% من إجمالي الصادرات.

السنوات الأولى للألفية تصدر الجزائر سلع استهلاكية بشكل ملحوظ وقد يرجع ذلك إلى مخلفات العشرية السوداء التي شهدتها البلاد، حيث بلغت نسبة مساهمة صادرات السلع الاستهلاكية في إجمالي الصادرات 0,02% خلال سنة 2001م، ثم ارتفعت سنتي 2002 و 2003م إلى 0,12%، ثم عاودت الانخفاض لتختم فترة الدراسة عند قيمة 0,03% من إجمالي الصادرات سنة 2004. صادرات الجزائر من السلع الاستهلاكية عرفت نمواً كبيراً مقارنة بالفترة السابقة تجاوز 60% فقد انتقلت من 0,08% كمتوسط في الفترة السابقة إلى 0,13% كمتوسط خلال هذه الفترة غير أنها تبقى نسبة مساهمة ضعيفة جداً في إجمالي الصادرات.

في بداية التسعينات شهدت نسبة واردات السلع الاستهلاكية من إجمالي الواردات في الجزائر انخفاضاً محسوساً ومتتالي حيث سجلت على الترتيب: 4,57%، 4,00%، 2,95%، 1,72%، 1,43%، وهذا خلال الفترة من 1990 إلى 1994، أما في الفترة من 1995 إلى 1999 سجلنا ارتفاعاً محسوساً في نسبة واردات السلع الاستهلاكية ويرجع ذلك إلى تحرير التجارة الخارجية ابتداء من سنة 1994 حيث بلغت نسب الواردات من السلع الاستهلاكية 2,53%، 6,47%، 7,33%، 8,49%، 9,18%، لتراجع سنة 2000م إلى 8,33%، وتعاود الارتفاع مرة أخرى في الفترة من 2001م إلى 2004 حيث سجلنا 8,48% في سنة

تحليل أسباب العجز في الميزان التجاري الجزائري

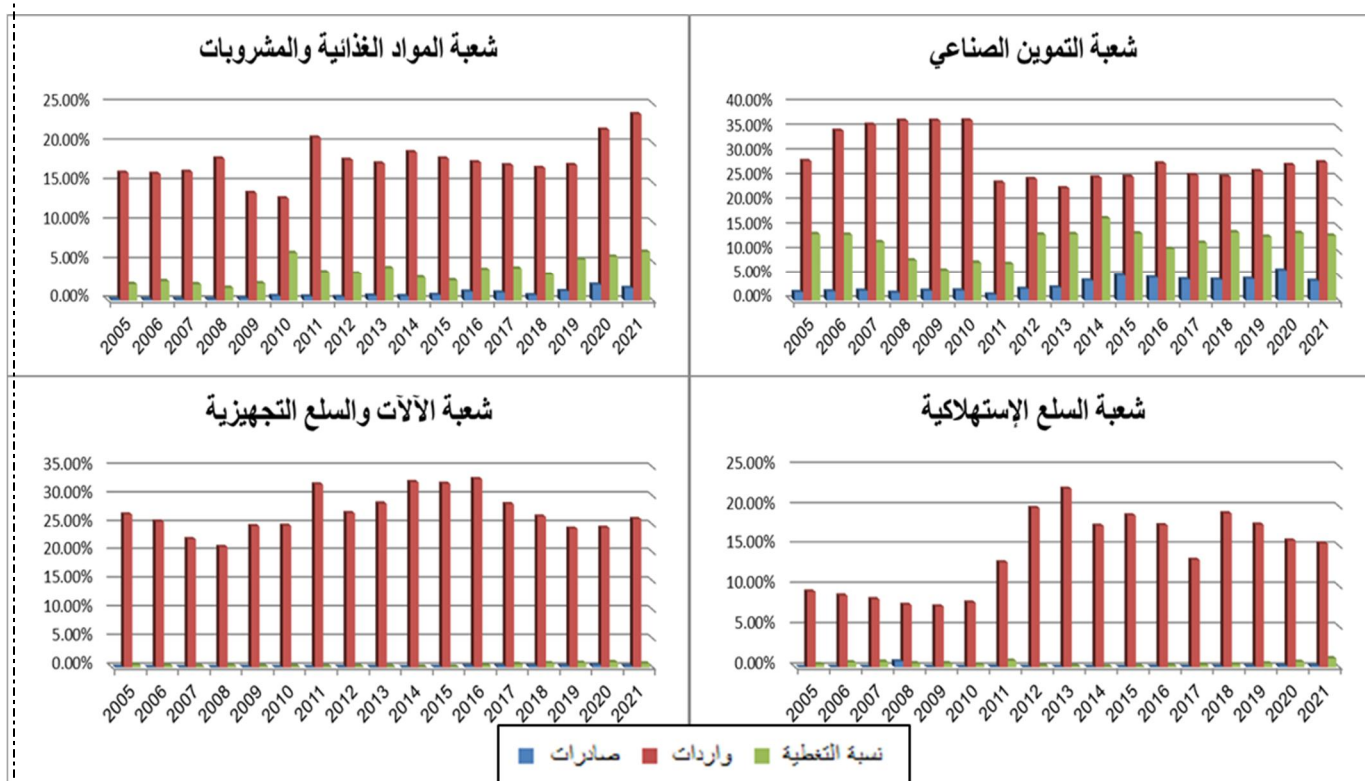
2001م، و 8,76% في سنة 2002م، و 9,21% في سنة 2003م، أما سنتي 2004م فقد كانت 9,33%، وهي أعلى نسبة لواردات السلع الاستهلاكية من إجمالي الواردات،

واردات الجزائر من السلع الاستهلاكية عرفت نمو طفيف هو هي الأخرى مقارنة بالفترة السابقة في حدود 3% فقد انتقلت من 6,02% كمتوسط في الفترة السابقة إلى 6,19% كمتوسط خلال هذه الفترة من إجمالي الواردات.

فيما يتعلق بتغطية صادرات السلع الاستهلاكية للواردات بداية الفترة شهدت ارتفاع في نسبة التغطية مقارنة مع نهاية الفترة السابقة البداية كانت بنسبة تغطية قدرت ب 4,70% سنة 1990 ثم ارتفاع ملموس إلى 7,23% سنة 1991 تلاه انخفاض طفيف سنة 1992 إلى 6,97% ثم ارتفاع كبير إلى 19,66% كأعلى نسبة تغطية سنة 1993 و التي كانت نتيجة تراجع الواردات بنسبة 33% مقارنة بالسنة السابقة مع ارتفاع طفيف لصادرات المواد الاستهلاكية لتتجهار نسبة التغطية إلى 10,65% سنة 1994 السنتين الموالتين عرفت استمرار انخيار نسبة تغطية الصادرات للواردات في السنة الأولى سنة 1995 إلى 4,37% ثم ارتفاع خلال السنة الثانية أي سنة 1996 إلى نسبة 8,05% لتكون الفترة الممتدة بين 1990 و 1996 الفترة التي شهدت أفضل نسب تغطية الصادرات للواردات من السلع الاستهلاكية الفترة المتبقية من الدراسة شهدت تراجع كبير في نسب التغطية حيث تراوحت بين 0,30% كأدنى قيمة و 2,31% كأعلى قيمة لنسب تغطية الصادرات للواردات خلال الفترة.

4.3 تحليل الميزان التجاري الجزائري للفترة ما بعد الإصلاحات 2005-2021

الشكل 12: نسب الواردات والصادرات من الواردات و الصادرات الإجمالية و نسب التغطية الواردات للصادرات حسب الشعب للفترة من 1974 إلى 1989



المصدر: من إعداد المؤلفين اعتمادا على بيانات الملحق رقم 01

1.4.3 المواد الغذائية والمشروبات

صادرات المواد الغذائية والمشروبات خلال هذه الفترة لم تختلف ع الفترتين السابقتين ففي المتوسط سجلت نسبة مساهمة في إجمالي الصادرات قدرت ب 0,68% ، أما تفصيل مساهمة صادرات المواد الغذائية و المشروبات خلال الفترة فقد شهدت ثبات في نسبة المساهم في حدود 0,15% خلال السنوات 2005 الى 2008 لتسجل ارتفاع طفيف سنة 2009 عند نسبة مساهمة قدرها 0,25% من إجمالي الصادرات وخلال الفترة 2010 و 2015 واصلت صادرات المواد الغذائية نمو متذبذب في مساهمتها في إجمالي الصادرات من 0,55% سنة 2010 ثم تراجع طفيف الى 0,48% سنة 2011 و تراجع آخر الى 0,43% تلاه ارتفاع سنة 2013 الى 0,61% ثم 0,68% سنة 2015 ، لتستمر مساهمة صادرات المواد الغذائية في إجمالي الصادرات في النمو لتتجاوز 1% مسجلة 1,10% سنة 2016 ثم 1,16% سنة 2019 و 1,99% كأعلى نسبة خلال الفترة سنة 2020 لتختتم فترة الدراسة بانخفاض مسجلة نسبة مساهمة ب 1,57% من إجمالي الصادرات هذه النسب التي تعكس ضعف مساهمة شعبة المواد الغذائية في إجمالي الصادرات.

اما واردات المواد الغذائية والمشروبات عرفت قيمتها استقرار عند 16% من قيمة الواردات خلال السنوات 2005، 2006 و 2007 ثم ارتفاع الواردات لتشكّل 18,06% من مجمل الواردات لتعاود الانخفاض إلى 13% خلال سنتي 2009 و 2010 أما باقي فترة الدراسة عرفت استقرار نسبي في قيمة الواردات تراوحت بين 17% و 18% باستثناء ثلاث سنوات تجاوزت فيها قيمة واردات المواد الغذائية نبة 20% من إجمالي الواردات فقد سجلت 20,73% سنة 2011 و 21,73% سنة 2020 لتختتم فترة الدراسة بأعلى قيمة واردات التي قدرت ب 23,68 في سنة 2021

خلاصة القول أن قيمة الواردات من المواد الغذائية عرفت تراجعاً في المجمل حيث بلغت في المتوسط 17,70% و هي الأقل في فترات الدراسة

فيما يتعلق بتغطية الصادرات للواردات لهذه الشعبة فإن بداية الفترة شهدت استقرار في نسبة تغطية صادرات في حدود 2% لتراجع النسبة إلى 1,61% ليعاود الارتفاع إلى 2,16% سنة 2009 تلاه بعد تحسن كبير في تغطية الصادرات للواردات في الشعبة 6,12% نتيجة ارتفاع صادرات المواد الغذائية غير انه ارتفاع عرضي ما لبثت النسبة للتراجع إلى 3,64% ، نسبة التغطية كانت متذبذبة بين النمو والتراجع في حدود 4% صعوداً و 3% عند التراجع إلى غاية 2019 حيث أخذت في التحسن والنمو من 5,30% سنة 2019 إلى 5,66% سنة 2020 و أخيراً 6,27% سنة 2021 أعلى نسبة تغطية خلال فترة الدراسة. والتي تبقى نسب ضعيفة لا تعكس طموح الدولة في ضمان الأمن الغذائي في الجزائر.

2.4.3 التمويل الصناعي

بالمقارنة مع نهاية الفترة السابقة استمرت مساهمة صادرات التمويل الصناعي في إجمالي الصادرات في التراجع مسجلة 1,69% سنة 2005 ثم 1,83% و 1,95% على التوالي سنتي 2006 و 2007 بارتفاع طفيف مقارنة ببداية الفترة ، ليستمر تذبذب صادرات التمويل الصناعي بين الارتفاع والانخفاض دون حاجز 2% إلى غاية 2012 أين سجلت ارتفاع ملموس يناهز 100% مقارنة ب 2011 حيث مثلت صادرات التمويل الصناعي ما نسبته 2,32% وتأخذ منحى تصاعدي خلال السنوات 2013، 2014، 2015 مسجلة على التوالي النسب التالية 2,61%، 4,02%، 5,09%، ويمكن تفسير هذا النمو بتراجع قيمة صادرات النفط جراء انخفاض أسعاره في السوق العالمية بدءاً من 2014 ، صادرات الجزائر من المواد الأولية والنصف المصنعة عرفت ثباتاً خلال الفترة 2016 إلى 2019 في حدود 4% من إجمالي الصادرات في حين ارتفعت نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات سنة 2020 إلى

19,6% جراء الانخفاض الذي سجلته إيرادات قطاع المحروقات وتختتم فترة الدراسة بانخفاض واضح إلى 3,97% بعد تحسن أسعار النفط

إجمالاً صادرات الجزائر من المواد الأولية والنصف مصنعة تعتبر الأعلى مساهمة في إجمالي الصادرات خلال هذه الفترة حيث سجلت في المتوسط نسبة مساهمة في حدود 3,16% ولا يرجع السبب إلى نموها بقدر ما يرجع إلى تراجع قيمة صادرات النفط.

فيما يخص الواردات لشعبة التموين الصناعي نلاحظ أنها سجلت انخفاض مقارنة بنهاية الفترة السابقة مسجلة 28,42% سنة 2005 لتقفز إلى 34,55% ثم 35,75% سنتي 2006 و 2007 على التوالي لتستقر فوق 36% خلال الثلاث سنوات اللاحقة.

واردات التموين الصناعي سجلت تراجعاً ابتداءً من سنة 2011 بقيمة تمثل ما نسبته 24,03% من إجمالي الواردات ثم استقرار في حدود 25% وكانت قيمها 25,07% ، 25,21% ، 25,55% ، 25,29% خلال السنوات 2014، 2015، 2017، 2018 على الترتيب ثم عرفت واردات الجزائر ارتفاعات متتالية خلال الثلاث سنوات الأخيرة لفترة الدراسة من 26,35% سنة 2019 إلى 27,61% سنة 2020 ثم 28,18% سنة 2021.

لتبقى واردات المواد الأولية والنصف مصنعة تكلف الجزائر فاتورة باهضة تتجاوز قيمتها ربع قيمة واردات الجزائر الإجمالية على الرغم من تراجع قيمتها خلال هذه الفترة حيث قدرت في المتوسط بما نسبته 28,90% من إجمالي الواردات.

تغطية الصادرات للواردات في شعبة المواد التموينية عموماً أفضل من الفترة السابقة، فبداية الفترة مرتفعة إذا ما قورنت بنهاية الفترة السابقة: 13,62% سنة 2006 ف 13,51% سنة 2005 ثم 12% سنة 2007 على الرغم الانخفاض الطفيف المتواصل. هذا قبل أن تشهد انخفاً في نسبة التغطية إلى 6,20% سنة 2009 كأدنى قيمة خلال فترة الدراسة في حين تم تسجيل نسب 8,30%، 7,81%، و 7,58% خلال سنوات 2008، 2010 و 2011 على الترتيب

أما باقي الفترة سجلنا عودة ارتفاع في نسبة إلى حدود 13% وتعتبر سنة 2014 أفضل سنة في فترة الدراسة هذه من حيث تغطية صادرات المواد التموينية لوارداتها بنسبة 16,82% .

3.4.3 الآلات والسلع التجهيزية

كما صادرات الجزائر من المواد الأولية و النصف مصنعة تعتبر ضعفة صادرات الجزائر من الآلات والسلع التجهيزية أسوأ حالاً منها من حيث المساهمة في إجمالي الصادرات، بالنظر إلى قيمها في هذه الفترة فقد عرفت نفس قيمة السنة الأخيرة من الفترة الماضية أي 0,05% سنة 2005 و خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2015 تأرجحت مساهمة الصادرات من السلع والتجهيزات بين 0,02% و 0,05%، فكانت النسب كالتالي 0,02% خلال سنتي 2007 و 2014، 0,03% خلال سنوات 2006، 2008، 2010 و 2011، 0,04% خلال سنتي 2012 و 2013 وتعتبر نسبة 0,05% أعلى نسبة سجلت خلال هذا العقد، فقد سجلت زيادة على سنة 2005 خلال السنتين 2009 و 2015.

انتعاش ملحوظ في صادرات الآلات والسلع التجهيزية ابتداءً من 2016 فقد سجلت 0,18% لتأخذ منحى تصاعدي إلى غاية 2020 حيث قدرت ب 0,35% لتختتم الفترة بتراجع إلى 0,18% من إجمالي الصادرات، ارتفاع حصة صادرات الآلات والسلع التجهيزية لا يرجع إلى نموها إنما إلى تراجع قيمة صادرات النفط جراء تراجع أسعاره في الأسواق العالمية وعموماً فمساهمتها لا تعكس تطلعات الدولة من القطاع الصناعي، حتى أنها في المجمال تراجعت بالمقارنة مع الفترة السابقة من الدراسة من 0,13% إلى 0,10% من إجمالي الصادرات.

واردات الجزائر من الآلات والسلع التجهيزية عرفت تراجعاً في قيمتها سنة 2005 مقارنة بالسنة التي سبقتها إلى 26,78% إلى 25,52% سنة 2006 ثم 22,31% سنة 2007 وأخيراً 20,95% كأصغر قيمة و واردات سنة 2008 لفترة الدراسة ثم أخذت قيمة الواردات من الآلات والسلع التجهيزية في الارتفاع مجدداً بدءاً من سنة 2009 لتكون سنوات 2011، 2014، 2015 و 2016 الأعلى خلال فترة الدراسة بقيمة تجاوزت 32% من قيمة الواردات الإجمالية في حين تباينت باقي السنوات بين ارتفاع وانخفاض في قيمة الواردات بالمقارنة بإجمالي الواردات غير أنها بقيت في الجمل فوق معدل 24% سنة 2010 كانت 24,82%، و 24,30%، 24,47% سنتي 2019 و 2020 على التوالي، 26,40% سنة 2018، 27% سنة 2012، 28,57% سنة 2018، وسنة 2021 ب نسبة 25,99%، تجدر الإشارة أن ارتفاع واردات الجزائر من الآلات والسلع التجهيزية وبالأخص خلال الفترة 2014-2018 يرجع تقليص الواردات من الفئات الأخرى مقارنة بشعبة الآلات والسلع التجهيزية سعياً للحد من العجز في الميزان التجاري بعد تراجع إيرادات المحروقات هذا من جهة و إلى الرؤية الجديدة للاقتصاد الجزائري وفق ما سمي بالنموذج الاقتصادي الجديد الذي تم الإعلان عنه في أبريل 2016 و الذي كان من ضمن أهدافه مضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة من 5.3% في العام 2015 إلى 10% من الناتج الداخلي الخام آفاق عام 2030 من جهة ثانية

عموما شهدت حصة واردات شعبة الآلات والسلع التجهيزية من إجمالي الواردات ارتفاعاً يعود سببه إلى تراجع إيرادات انخفاض حصة باقي الفئات من إجمالي الواردات من جهة وخطة السلطات للرفع من حصة الصناعات التحويلية من حيث القيمة المضافة من جهة ثانية قد سجلت أعلى متوسط بين فترات الدراسة بنسبة 27,06% من إجمالي الواردات أعلى حتى من متوسط الفترة الأولى التي شهدت ما يعرف بالثورة الصناعية.

نسبة تغطية صادرات الآلات والسلع التجهيزية للواردات خلال فترة الدراسة تبقى ضعيفة هي الأخرى ككل الشعب مسجلة 0,44% سنة 2004 ما يعتبر ارتفاع طفيف مقارنة ب 2004 للتراجع إلى 0,18% سنة 2007 مروراً بنسبة تغطية قدرها 0,31% سنة 2006 ارتفعت قليلاً سنة 2008 مسجلة 0,29% لتعود وتراجع تغطية صادرات الآلات والسلع التجهيزية لواردها مسجلة أدنى قيمة تغطية سنة 2014 و المقدرة ب 0,08% ثم تلاه نمو تدريجي إلى 0,89% وهي أعلى نسبة تغطية خلال هذه الفترة، ثم تراجع إلى 0,66% سنة 2021، وهي نسبي ضئيلة جداً غير كافية.

4.4.3 السلع الاستهلاكية

مساهمة صادرات السلع الاستهلاكية في الصادرات الإجمالية تراوحت بين 0,02% و 0,03% خلال الفترة 2005، 2015، باستثناء سنة 2011 التي ارتفعت إلى 0,07% فقد سجلت الصادرات من هذه الشعبة قيم المساهمة الدنيا 0,02% خلال السنوات 2005، 2006، 2008، 2010، 2012 و 2014 وقيم المساهمة العليا سنوات 2007، 2009، 2011، 2013 و 2015 ابتداء من 2016 نسبة الصادرات من السلع الاستهلاكية من إجمالي الصادرات أخذت في الارتفاع إلى غاية نهاية فترة الدراسة من 0,06% إلى 0,18% هذا الارتفاع الواضح وإن كان بسيطاً مقارنة بإجمالي الصادرات إلا أنه لا يعكس نمو صادرات السلع الاستهلاكية رغم جهود الدولة في تنويع الصادرات، بقدر ما يعكس تراجع صادرات المحروقات.

ارتفعت نسبة واردات السلع الاستهلاكية من إجمالي الواردات في الجزائر ارتفاعاً طفيفاً سنة 2005 إلى 9,35% مواصلة الارتفاع الذي اختتمت به الفترة السابقة لسنة واحدة قبل أن تأخذ واردات السلع الاستهلاكية في الانخفاض إلى 7,52% سنة 2009 مروراً ب 8,87%، 8,41%، 7,71%، خلال السنوات 2006، 2007، 2008 على التوالي في حين سجلت فاتورة الواردات من السلع الاستهلاكية العودة للارتفاع ابتداء من 2010 ارتفاعاً طفيفاً إلى 7,99% من قيمة الواردات الإجمالية، قبل تسجيل ارتفاع كبير ابتداء

من 2011 إلى 12,99% ثم 19,84% سنة 2012 بنسب نمو 62%، 52% و هي نسب مرتفعة ترجع بالإساس الى اتفاق التجارة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي و تخفيض التعريفات الجمركية على السلع والخدمات ارتفاع الواردات من السلع الاستهلاكية ارتفع ايضا خلال 2013 بنسبة 12% إلى 22,23% من إجمالي الواردات ابتداء من 2014 و نتيجة لتراجع إيرادات الدولة جراء انخفاض أسعار النفط ونتيجة لإجراءات الدولة فيما يتعلق بضبط الواردات تراجعت فاتورة الواردات ب 20% سنة 2014 بما يمثل 17,64% من إجمالي الواردات لتكون سنة 2017 السنة التي سجل بها أكبر انخفاض في واردات السلع الاستهلاكية بعد الارتفاع الكبير الذي شهدته سنة 2011 مسجلة تراجع إلى 13,30% من قيمة واردات الجزائر، باقي السنوات سجلت قيم مرتفعة بين 17% و 19% من إجمالي الصادرات فيما سجلت سنتي 2020 و 2021 15,69% و 15,31% على التوالي والتي تعتبر منخفضة مقارنة ب 2011 و تبقى مرتفعة مقارنة بباقي فترات الدراسة

واردات الجزائر من السلع الاستهلاكية في المجمل عرفت نمو كبير مقارنة بالفترتين السابقتين فقد مثلت 14,14% من إجمالي الواردات مقابل 6,02% كمتوسط في الفترة الأولى و 6,19% الفترة الثانية.

نسبة تغطية صادرات المواد الاستهلاكية للواردات خلال الفترة 2005 إلى 2007 شهدت نموا طفيفا على الرغم من تسجيل تراجع في بداية الفترة مقارنة بنهاية الفترة السابقة من 0,64% سنة 2004 إلى 0,37% سنة 2005 قبل أن ترتفع وتحقق نسبة 0,67% سنة 2007 بعدها استقرت عند 0,48% سنتي 2008 و 2009، ثم انخفاض طفيف سنة 2010 إلى 0,33% ثم تحسن ملحوظ في نسبة التغطية سنة 2011 بنسبة 0,80% خلال السنوات الثلاث اللاحقة تراجعت المنخفضة في الأساس بشكل كبير إلى أقل من 0,2% مسجلة أقل نسبة تغطية سنة 2014 عند نسبة 0,10%

أما خلال السنوات الأخيرة لفترة الدراسة أي من 2016 إلى 2021، فقد عرفت ارتفاع ضئيل مستمر في نسبة التغطية من 0,22% إلى 1,10% وهي وان ارتفعت نسبة التغطية تبقى ضئيلة جدا غير كافية.

5.3 الخلاصة

صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات منخفضة للغاية و تغطي نسبة قليلة من الواردات لنفس الشعب ما يعكس عدم نجاح جهود الدولة في تنويع مصادر الدخل من العملة الأجنبية وتخفيف التبعية لقطاع المحروقات ففي أسن الأحوال صادرات شعبة المواد الغذائية والمشروبات في المتوسط تمثل 0,77% من صادرات الجزائر ولم تتجاوز 04% من إجمالي الصادرات في أفضل الحالات و في المقابل شكلت الواردات في المتوسط 20% من واردات الجزائر وكانت أقل فاتورة الواردات تمثل 11,60% من الواردات، ما يعكس ضعف تغطية الصادرات للواردات و التي تتجاوز في أحسن الأحوال 18,34% وكانت في المتوسط في حدود 4,20% نفس الملاحظة لباقي الشعب ففي المتوسط مثلت شعبة الآلات والسلع التجهيزية نسبة 0,02% وشعبة السلع الاستهلاكية نسبة 0,01% من إجمالي الصادرات في حين حققت شعبة التموين الصناعي نسبة 2,65% من إجمالي قيمة الصادرات و على الرغم من أنها أكبر بكثير من قيم الشعب السابقة إلا أنها لا يمكن إلا أن تعكس حجم التبعية لقاع المحروقات بالنظر إلى انهم عظم صادرات هذه الشعبة تنحصر في المواد الأولية.

4. الخاتمة

هدف البحث إلى تسليط الضوء المتغيرات المؤثرة على الميزان التجاري من الجانب النظري مع إسقاط ذلك على الميزان التجاري الجزائري من خلال تتبع تطور التجارة الخارجية الجزائرية، وتحليل هيكل الميزان التجاري الجزائري بغية التعرف وتشخيص الخلل فيه هيكل ومن خلال التحليل استخلاص أسباب العجز في الميزان التجاري بدراسة مساهمة القطاعات الاقتصادية في حجم الصادرات من جهة وإبراز عبي هذه القطاعات من خلال حجم الواردات و مدى تغطية صادراتها لوارداتها من جهة ثانية.

تحليل الميزان التجاري يظهر بوضوح عدم نجاح الدولة في إحداث تغير جوهري في الاقتصاد الجزائري، فعلى الرغم من كون الجزائر في الظاهر شهدت نظامين اقتصاديين متناقضين تخللتها فترة انتقالية إلا أنه في الجوهر استمر الاقتصاد في نفس النمط، اقتصاد استهلاكي يعتمد على الاستيراد لإشباع الحاجات المحلية للمستهلك الفردي والصناعي على السواء، انتقلت فيه ملكية مكونات الاقتصاد من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

هناك العديد من المتغيرات المؤثرة على رصيد الميزان التجاري و المتأثرة به، يمكن القول أن رصيد الميزان التجاري الجزائري يكون متغير مستقل لجل المتغيرات كالتضخم وسعر الصرف، حجم الاحتياطات النقدية والمديونية، معدل النمو الاقتصادي، ويكون متغير تابع بشكل واضح فيما يتعلق بسعر برميل النفط.

وعلى الرغم من أن الرهان على القطاع الصناعي كقادرة للاقتصاد الوطني كان كبيرا لإحداث نقلة نوعية في باقي القطاعات إلا أن ما يمكن ملاحظته أنه السبب الرئيسي في عجز الميزان التجاري، واردات القطاع الصناعي في المتوسط تشكل ثلثي واردات الجزائر في حين صادرات القاع لا تتجاوز 4%.

على ضوء النتائج السابقة يمكن أنه تم إثبات الفرضية الأولى و الأخيرة مع استبعاد الفرضية الثانية كون الاقتصاد الجزائري مازال يسير بنفس النمط بالرغم من انتقال ملكية عناصر الإنتاج من القطاع العام إلى الخاص. وأن القطاع الصناعي المتسبب الرئيسي في عجز الميزان التجاري، و بالأخص خلال أزمات النفط أين يتم المراهنة على القطاع في تعويض المداخيل من العملة الصعبة، وترتفع فاتورة التجهيزات الصناعية، والنتيجة المحققة هي استهلاك الإيرادات النفطية المنخفضة.

التوصيات

إعادة النظر في طرق منح رخص إنشاء المصانع، بحيث يتم توجيهها لأنشاء صناعة تعتمد على الموارد المحلية توجيه الصناعات إلى الاعتماد على المواد الأولية المحلية و بالأخص صناعات النسيج، الجلود، الصناعات الغذائية. توفير المناخ للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالأخص في مجال تكرير البترول صناعة الحديد والصلب و الصناعات الكيماوية، التجهيزات الصناعية مع ضرورة الاعتماد على المواد الخام المحلية لإنتاج التجهيزات الصناعية والمواد النصف مصنعة للسوق المحلية. إعادة النظر في السياسة التعليمية و توجيه الطلبة إلى التخصصات العلمية الهندسية بدل التخصصات الأدبية و العلوم الإنسانية.

5. المراجع

1. B Chérif و S Missi. (2021). Démographie et commerce exterieur: mesure de l'impacte de la population sur la balance commerciale en Algérie: 1960-2019. *journal of north african economies* , 80.
2. حايّد حميد، و البشير عبد الكريم . (2018). دراسة قياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر (1996-2015). مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، 149.
3. دوحة سلمى. (2015). أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها " دراسة حالة الجزائر ". أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، بسكرة، الجزائر.
4. عبد الحميد لخديمي . (2011). أثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية "دراسة تحليلية و قياسية لحالة الجزائر". جامعة تلمسان ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان .
5. عفراء علي خضور. (2014-2015). دراسة تحليلية للتضخم و أثره على الميزان التجاري في سورية. أطروحة دكتوراه، جامعة تشرين ، سوريا.

الملحق 02 مؤشرات منطقة بلا اقتصاد الجزائر للفترة (1974-2021)

الوحدة: (النمو الاقتصادي، التضخم: %) (الديون، الاحتياطيات: مليار دولار) (سعر النفط: دولار) (عدد السكان: مليون نسمة)

السنة	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
النمو الاقتصادي	7.5	5	8.4	5.3	9.2	7.5	0.8	3	6.4	5.4	3.3	3.7	0.4	0.7	-1	4.4	0.8	-1.2	1.6	-2.2	0.2	3.8	3.7	1.1
الصرف مقابل	4.18	3.95	4.16	4.15	3.97	3.85	3.84	4.32	4.59	4.79	4.98	5.03	4.70	4.85	5.91	7.61	8.96	18.47	21.84	23.35	35.06	47.66	54.75	57.71
النمو	3.37	4.63	6.11	10.60	15.73	18.51	19.36	18.37	17.64	16.37	15.89	18.26	22.65	24.45	26.10	27.25	28.15	28.49	27.35	26.27	30.24	33.05	33.65	30.90
الاحتياطيات الدولية	1.36	1.04	1.68	1.59	1.88	2.52	3.55	3.42	2.13	1.59	1.19	2.51	1.31	1.29	0.90	0.84	0.72	1.48	1.46	1.47	2.65	2.00	4.23	8.05
التضخم	3.24	3.51	3.84	4.30	5.05	5.62	6.16	7.06	7.52	7.97	8.62	9.52	10.70	11.49	12.17	13.30	15.52	19.54	25.72	31.01	40.01	51.93	61.63	65.16
سعر النفط	10.4	10.4	11.5	12.6	12.9	29.2	38.2	36.8	35.6	29.9	28.7	27.6	14.6	18.4	15.1	18.6	24.4	21.0	20.0	17.5	16.2	17.4	21.3	19.7
عدد السكان	16.15	16.61	17.08	17.58	18.10	18.65	19.22	19.82	20.45	21.10	21.76	22.43	23.10	23.77	24.44	25.10	25.75	26.40	27.02	27.63	28.21	28.76	29.27	29.74
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
النمو الاقتصادي	6.2	3.2	3.8	3	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2	1.7	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7	3.2	1.3	1.2	0.8	-4.9	3.99
الصرف مقابل	58.74	66.57	75.26	77.22	79.68	77.39	72.06	73.28	72.65	69.29	64.58	72.65	74.39	72.94	77.54	79.37	80.58	100.69	109.44	110.97	116.59	119.35	126.78	135.06
النمو	30.69	28.20	25.46	22.75	23.04	23.77	22.42	17.08	5.90	6.13	6.24	7.41	7.25	6.05	5.52	5.25	5.52	4.67	5.46	5.71	5.71	5.49	5.18	5.07
الاحتياطيات الدولية	6.84	4.41	11.91	17.96	23.11	32.94	43.11	56.18	77.78	110.18	143.10	147.22	160.57	180.57	189.01	192.36	177.38	142.64	112.93	96.05	78.64	61.52	46.87	41.38
التضخم	68.39	70.20	73.41	74.46	74.63	77.63	80.71	81.83	83.72	86.80	91.01	96.24	100.00	104.52	113.82	117.52	120.95	126.74	134.84	142.38	148.46	151.36	155.02	166.22
سعر النفط	13.1	18.1	24.7	24.8	24.8	28.8	38.3	54.6	66.0	74.7	98.6	62.2	80.3	112.9	111.5	109.4	99.6	52.8	44.2	54.2	71.2	64.5	39.2	69.9
عدد السكان	30.19	30.62	31.04	31.45	31.85	32.26	32.69	33.15	33.64	34.17	34.73	35.33	35.98	36.66	37.38	38.14	38.92	39.72	40.55	41.39	42.23	43.05	43.85	44.46

المصدر: صندوق النقد الدولي